

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد/تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي.



محاضرات في علم المفردات وصناعة المعاجم.

الدكتور عبد القادر بوشيبة ؛ أستاذ علوم اللغة.

السنة الجامعية 2015/2014

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد؛ فلقد كلفت منذ ثماني سنوات بتدريس مقاييس لغوية في قسم اللغة والأدب العربي بملحقة مغنية بجامعة تلمسان. وأكثر ما زاولته منها مقياس "المعجمية" في النظام الكلاسيكي، والذي أصبح في النظام الجديد يدعى بـــ"علم المفردات وصناعة المعاجم". وقد تشكل لي على مدار هذه السنوات الثمانية رصيد لا بأس به من معلومات ومعطيات حول ما ألّف من معاجم في التراث العربي، وما صدر منها في العصر الحديث، وفي الوقت الراهن، وحول ما جاد به التنظير المعجمي من الغربيين والعرب على السواء.

ولأشد ما يلفت انتباه الدارس لهذا المقياس هذا الإرث العظيم الذي ورثناه عن أسلافنا اللغويين، الذين عنوا عناية شديدة بالتأليف المعجمي، حتى أصبح العرب يشهد لهم بالتميز والسبق في هذا المضمار. وما لمسته من تخصص المعجمية، أنه تخصص علمي لساني بدأ يعرف تناميا ويشهد تصاعدا في السنوات الأخيرة، وبدأ يشق طريقه نحو الاستقلال والتميز عن باقي الدراسات اللغوية التي كان يتعلق بها كعلم الدلالة وفقه اللغة ومصادر اللغة والأدب. ولقد أصبحت "المعجمية" في العصر الحديث مشغلا جوهريا من مشاغل مؤسسات علمية وتربوية رائدة وأساسية وأصبح هذا العلم يستفيد كثيرا من العطاء العلمي للسانيات العامة والتطبيقية، وهي محل اهتمام الباحثين في علوم اللغة، شغلهم الشاغل هو تحقيق نظرية معجمية متكاملة، كما هو الحال مع علوم لغوية كثيرة، الأمر الذي حفز المعجميين العرب شرقا وغربا، على نقل قضاياه ومباحثه عن طريق الترجمة إلى العربية، هادفين من ذلك إلى تأسيس نظرية معجمية عربية دولية.

إن هذه الأهمية الكبيرة التي أصبحت تكتسيها المعجمية على الصعيد اللساني والتربوي، وعلى الصعيد الحضاري ككل، قد دفع بواضعي البرامج الجامعية إلى ضرورة إدراج المعجمية ضمن مقررات الدرس الجامعي لطلبة قسم اللغة والأدب العربي في الجامعات الجزائرية.

إنني في هذه المحاضرات أضع بين طلبتي في قسم اللغة والأدب العربي، بل حتى في أقسام اللغات الأخرى، حصيلة ما تكون لدي من رصيد نظري لهذا المقياس المفيد، حيث سيجد المطالع لها تفصيلا لمصطلحات هذا العلم، وكثيرا من التعريفات بشأنه، وتحديدا لقضاياه ومباحثه، وحدوده وعلاقاته مع العلوم الأخرى.

المواصفات المنهجية لمقرر علم المفردات وصناعة المعاجم.

عدد الحصص المخصصة للمقرر	**من 12 إلى 14 حصة**
عدد المحاضرات في المقرر	14 محاضرة (محاضرة في كل حصة).
الزمن المخصص لكل محاضرة	ساعة ونصف (1.5)
الحجم الساعي لاستغراق المقرر	من 18 إلى 21 ساعة
العلوم المساندة	علم الدلالة، اللسانيات العامة، اللسانيات الحاسوبية، علم الاجتماع اللغوي، علم الاشتقاق، فقه اللغة، علم المصطلح.
الاحتياجات المعرفية	يتطلب هذا المقرر معرفة مسبقة بنشأة وتطور المعاجم العربية، لأهميتها في التطبيق.
الطلبة المستهدفون	طلبة أقسام اللغة والأدب وخاصة ممن هم في تخصص علوم اللغة.
الأهداف المرجوة من المقرر	إن هذا المقرر هو لتخصص لغوي يدعى "علم المفردات وصناعة المعاجم"، وهو ذو صبغة نظرية وتطبيقية، يهدف إلى الإلمام بمصطلحات علم المفردات وصناعة المعاجم، والتعرف على أعلامه، والوقوف على مكانته ضمن العلوم اللغوية، والعلوم الأخرى، والتعرف على ما بلغه التنظير في العلمين المشكلين له (علم المعاجم وصناعة المعاجم). ويهدف هذا المقرر إلى التعرف على المحددات الضرورية للمفردات ضمن المتن اللغوي العام، بالوقوف على بناء المفردات ومعناها، وضمن المعجم الذي يضم مفردات لغة ما ويخصها بالشرح المعجمي.



أهم المصادر والمراجع المساهمة في إعداد هذه المحاضرات.

1)- المراجع العربية:

1- التعريف القاموسي، الحبيب النصراوي، مركز النشر الجامعي، دط، منوبة-تونس، 2009.

2- تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلام الجيلالي، دط، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999.

3- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1963.

4- صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009.

5- علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت-لبنان، 2004.

6- قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، 1989.

7- قضية المصادر في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق-سوريا، المجلد78، الجزء1.

8- اللغة العربية والحاسوب، نبيل علي، دار تعريب، ط1، الكويت، 1988.

9- المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، إبراهيم بن مراد، مقال ضمن سلسلة المحاضرات التي يرعاها كرسي مارغريت وايرهاوزر، جامعة منوبا-تونس، 2009.

10- المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، محمد رشاد الحمزاوي، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد78، الجزء4.

11- المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004.

12- المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، مطبعة فاس، دط، فاس-المغرب، 2000.

13- المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان، 2003.

14- مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1997.

15- مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، العددان 9 و10، سنتا 93 و94، تونس.

16- مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت-لبنان، 1997.

17- منهج المعجمية، جورج ماطوري، ترجمة عبد العلي الودغيري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، دط، الرباط، دت.

2)- المراجع الأجنبية:

18- Alain Rey, le lexique images et modèles, du dictionnaire à la lexicographie, ed: Armond colin. 1977.

19- J.Picoche (1977), précis de lexicologie française .

20- Jean du bois, Vocabulaire politique et social en France de 1869 à 1872.

21- Hartmun and Stork, Dictionary of Lang and Ling, London, 1965.

22- Igor Mel’ cuk at al (1995), introduction à la lexicologie explicative et combinatoire.

23- Robert Léon Wagner, les vocabulaires français 1967, Vol /1.

24- Simon de la Salle et autre chercheurs, Revue, langue Française, lexique et grammaire, Larousse, Mars 1976.

25- Zgusta, Manual of lexicography, Mouton, 1971.

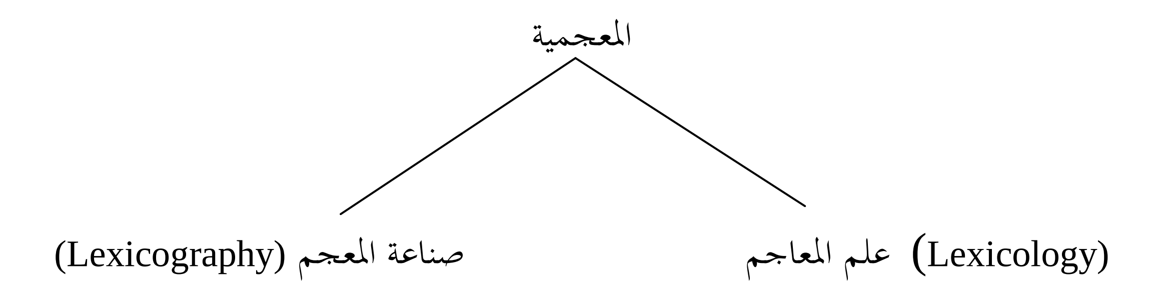


القسم الأول: علم المفردات (علم المعاجم).

المحاضرة الأولى: التعريف بعلم المفردات أو (علم المعاجم).

أول ما يلفت انتباه الباحث والدارس وهو بإزاء تحديد مصطلح Lexicology هو كثرة المصطلحات التي تقابله في العربية، ولكن من أجل سلوك منهج علمي واضح في هذا الشأن، يستحسن بنا أن ننطلق من تعريف مشهور وشائع لهذا العلم، ثم نقوم بعد ذلك بإيراد الاختلافات الحاصلة بخصوصه، من حيث تعريفه ومن حيث تحديد مصطلحاته.

أما التعريف المشهور الذي نعتمده في تعريف علم المفردات أو علم المعاجم، هو تعريف "علي القاسمي" في كتابيه المشهورين "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" و"علم اللغة وصناعة المعجم"، حيث يرى أن "المعجمية" تشمل علمين أساسيين هما "علم المعاجم" و"صناعة المعجم" اللذان يقابلان في الإنجليزية Lexicology وLexicography على التوالي. والمخطط الذي اعتمدَه يوضح ذلك جليا:



ويُعرِّف "علي القاسمي" "علم المعاجم" بأنه: «علم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها، ودلالتها، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية، فعلم المفردات يهيء المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم».

ويذكر في موضع آخر "أن "علم المعاجم" أو "علم الألفاظ" Lexicology يشير إلى دراسة المفردات ومعانيها في لغة واحدة أو في عدد من اللغات، ويهتم "علم المعاجم" من حيث الأساس باشتقاق الألفاظ وأبنيتها ودلالاتها المعنوية والإعرابية والتعابير الاصطلاحية، والمترادفات وتعدد المعاني.

ويختلف التعريف الثاني عن الأول في مفهوم "علم المعاجم"، إلا أن "علي القاسمي" يرى بأن "علم المعاجم" هو "علم المفردات" أو "علم الألفاظ" فهي عنده مترادفات، و"علم المعاجم" هو جزء من "المعجمية" بالإضافة إلى "صناعة المعجم" Lexicography، كما رأينا في المخطط السابق.

ونحن سننطلق من هذا التعريف ونجعله معتمدا لنا في هذه المحاضرات، ولكن لا بأس أن نتعرض هنا إلى الاختلاف الكبير الحادث في مجال المصطلحات في هذا العلم الجديد الذي نشأ بين الباحثين العرب المعاصرين.

يذهب "محند الركيك"، الباحث في المعجمية، إلى تبني مصطلح "المعجمية" في مقابل Lexicology عند الغربيين، ودافعه إلى ذلك هو أنها أكثر تداولا من قبل المعجميين والباحثين اللسانيين وأقربها إلى الصواب، ويُعرّف "المعجمية"، وهو يقصد بها "علم المعاجم"، بأنها «ذلك العلم النظري الذي يهتم بدراسة دلالة ومعاني المفردات والكلمات، وهي بذلك تشكل فرعا من فروع علم اللغة العام». وزيادة في التوضيح يقول مرة أخرى: «إذا كانت "القاموسية" Lexicography مجرد ممارسة وتقنية تعتمد مناهج متباينة، غالبا ما تستمدها من الأعمال المعجمية النظرية، فإن "المعجمية" هي دراسة علمية ونظرية لكل مفردات وتعابير اللغة الطبيعية، وبعبارة أوضح؛ "المعجمية" هي بمثابة المرجعية النظرية التي توفر للقاموسي (Lexicographe) الأسس المنهجية والأدوات الإجرائية لإنجاز القاموس، وأهم ما يميز "المعجمية" Lexicology هو انفتاحها على مختلف العلوم اللسانية إذ تربطها علاقة وثيقة بالقاموسية Lexicography والتركيب والمورفولوجيا والدلالة، فالمعجمية حسب العديد من الباحثين ملتقى العلوم اللغوية والإنسانية».

ويذهب المعجمي "محمد رشاد الحمزاوي" المذهب نفسه، حيث يجعل ما يقابل Lexicology مصطلح "مُعجمية" بضم الميم، ويُعرّفه بأنه «علم نظري حديث وظاهرة جديدة لم تحظ، على أهميتها وأبعادها، بما فيه الكفاية من الدرس والجدل على غرار الظواهر اللسانية النجومية، مثل علم الأصوات وتطبيقاته التربوية، وعلم المصطلح وصلته بنقل العلوم والتكنولوجيا، وعلم الأسلوب وعلاقاته المتنوعة بالأدب وجماليات النص الشعري والنثري، وما وراء ذلك من نظريات حافزة ومشوقة استبدت بالفكر اللساني الغربي والعربي على السواء، فكان لها السبق على المعجمية التي تعتبر اليوم آخر ما ظهر من العلوم الإنسانية الحديثة لما توفر لها من آليات التنظير والتطبيق التي تستحق العناية». ويقول في السياق نفسه: «المُعجمية بضم الميم مصطلح عربي وضعناه، ونعني به

ما هو معروف في الفرنسية بـــ Lexicologie والإنجليزية Lexicology، ويفرق بينها وبين المَعجمية، بفتح الميم، التي تؤدي معنى ما يسمى بالإنجليزية Lexicography وبالفرنسية Lexicographie».

وفي سياق شرحه لحدود هذين العلمين، يؤكد أن اللسانيات المعجمية الرائدة الحديثة ميزت بين المُعجمية والمَعجمية، فخصصت الأولى لدراسة الرصيد اللغوي، دراسة نظرية ومنهجية نقدية مجردة بالاعتماد على رؤى كليّة مثل البنيوية والتوزيعية والتوليدية، ودون الالتحام بها جملة وتفصيلا، وسمي الاختصاصي فيها بالمُعجمي ترجمة لـــ Lexicologue بالفرنسية وLexicologist بالإنجليزية.

أما "حلمي خليل" فهو يقترب كثيرا من التعريف الذي خصه "علي القاسمي" للمعجمية إلا أنه يضع "علم المعاجم" مقابلا للمُعجمية ويقسمه إلى قسمين:

"علم المعاجم النظري" ويقابل Lexicology و"فن صناعة المعجم" ويقابل Lexicography، حيث يقول: «علم المعاجم فرع من فروع علم اللغة المعاصر يقوم بدراسة المفردات وتحليلها في أية لغة وخاصة معناها أو دلالتها المعجمية Lexical Meaning، ثم تصنيف هذه المفردات استعدادا لعمل المعجم، ويرى بعض علماء اللغة والمعاجم أن هذا العلم ينقسم إلى فرعين أساسيين هما:

1- علم المعاجم النظري Lexicology.

2- فن صناعة المعجم Lexicography».

ويهتم علم المعاجم النظري، كما يقول، «بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى، أما من حيث المبنى فهو يدرس طرق الاشتقاق والصيغ المختلفة، ودلالة هذه الصيغ من حيث وظائفها الصرفية والنحوية وكذا العبارات الاصطلاحية Idiams وطرق تركيبها، أما من حيث المعنى فهو يدرس العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل الترادف والمشترك اللفظي وتعدد المعنى، وغير ذلك».

ويتضح لنا من خلال كل هذه الآراء السالفة أن الاختلاف في تحديد المصطلح بين العلماء العرب اختلاف محتدم ويحتاج علم المعاجم إلى تحديد في مضمونه وتوحيد في مصطلحاته.

ويعود سبب الخلاف بين الباحثين في مفاهيم "علم المعاجم" ومصطلحاته إلى كون هذا العلم جديدا في علم اللغة الحديث، ولا يزال إلى حد الآن لم تتبلور معالمه بشكل واضح على عكس العلوم اللغوية الأخرى التي لا تعرف مثل هذه المشاكل كعلم الدلالة مثلا، ثم إن هذه العلوم الجديدة هي قادمة إلينا من الغرب في تصوراتها ومفاهيمها، وليس في موضوعها، ولا سبيل إلى وصولها إليها إلا عن طريق الترجمة، ولا يخفى علينا ما للترجمة من مساوئ، فعلم المعاجم في تعريفه ومصطلحاته ومفاهيمه في أغلبها هي مترجمة عن اللغات الأجنبية، ولذلك فإن حدوث مثل هذه الاختلافات في المصطلحات والمفاهيم أمر طبيعي، ولكن الباحثين يسعون ألا يظل هذا الأمر مستمرا طويلا، فنحن بحاجة إلى عقد مؤتمرات عربية في المعجمية لتجاوز مشكلاتها عن طريق تحديد مفاهيمها، وتوحيد مصطلحاتها.

يهمنا من كل ما سبق أن مفهوم علم المعاجم يكاد يكون موحدا، فهو علم يبحث في المفردات من حيث مبناها ومعناها، وعلى هذا الأساس يعتبر علم المعاجم علما لسانيا اجتماعيا حضاريا حديثا، من مطامحه اعتماد المفردات ومفاهيمها ومصطلحاتها، حتى أن بعضهم يرى أنها اللسانيات الحديثة بمجموع علومها من صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وبلاغية وأسلوبية.

ملخص المحاضرة: علم المفردات يرادف علم المعاجم، الذي هو أحد فرعي المعجمية. ويقابل علم المفردات أو علم المعاجم لفظ Lexicology **في اللغة الإنجليزية، و**Lexicologie **في اللغة الفرنسية. وهذا العلم يهتم بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى، أما من حيث المبنى فهو يدرس طرق الاشتقاق والصيغ المختلفة، ودلالة هذه الصيغ من حيث وظائفها الصرفية والنحوية وكذا العبارات الاصطلاحية** Idiams **وطرق تركيبها، أما من حيث المعنى فهو يدرس العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل الترادف والمشترك اللفظي وتعدد المعنى، وغير ذلك. وعلم المفردات أو علم المعاجم هو دراسة علمية ونظرية لكل مفردات وتعابير اللغة الطبيعية، وبعبارة أوضح: هو بمثابة المرجعية النظرية التي توفر لصانع المعجم الأسس المنهجية والأدوات الإجرائية لإنجاز القاموس.**



المحاضرة الثانية: موضوع علم المفردات (علم المعاجم) ومنهجه.

إن علم المعاجم وإن كان له علاقة بكل علوم اللغة المختلفة والعلوم الإنسانية الأخرى، يتميز بأنه علم يهتم بمظهر خاص من مظاهر اللغة هو المفردات من تغير وتطور وعلى كل الظواهر الخاصة بالوحدات المعجمية، فهو علم يهتم بدراسة البنية الشكلية للوحدات المعجمية من حيث صيغتها وأصلها الاشتقاقي أو عناصرها المكونة لها من ناحية، ويهتم من ناحية أخرى بالجانب الدلالي، فيدرس هذه الوحدات من حيث دلالتها المعجمية العامة، ودلالتها الخاصة التي تكتسبها بالتطور أو بالاستخدام في المجالات والحقول المختلفة ويهتم على الخصوص بدراسة اللفظ في علاقته بغيره من الألفاظ كعلاقة الترادف أو التضاد أو الاشتراك، وغير ذلك من الموضوعات الشبيهة بما ذكر.

ولكي يكون "علم المعاجم" علما تطبيقيا وواضحا ومحددا في معالمه وموضوعه فإنه يقوم بـــ:

1- ربط صناعة المعجم بالنظريات والمقاربات والتصورات اللسانية الناقدة والمحددة.

2- التركيز على مفهوم الكلمة أو المدخل المعجمي وتخريجاته المختلفة ودوره في بناء المعجم.

3- التعمق في دراسة النص المعجمي وعناصره الأساسية سواء في مستوى المعجم العام أو المتخصص.

4- الاهتمام بمختلف تعريفات المدخل المعجمي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمجازية والبلاغية والأسلوبية وبالصورة وبالشاهد والتاريخ، وما تستوجبه من مستلزمات لغوية في نطاق المعجم العام، أو المعجم المتخصص الذي يرتكز أساسا على تعريف مداخله بحسب الطبيعة والوظيفة مثلا.

5- استقراء منزلة الخطاب المعجمي من أنواع الخطاب الأخرى وما بينه وبينها من صلات وتفاعلات، من ذلك مكانة خطاب التعريف بالشاهد معرفة وعلما وأدبا، وسمة اجتماعية حضارية.

وهذا كله يفيد أن مجال "علم المعاجم" مجال واسع ومتشعب لأنه يدرس كل ما يتعلق بالمفردات شكلا ومعنى.

ويعتمد "علم المعاجم" في دراسته على ما يسمى في علم اللغة "بالمدونة" الشاملة الجامعة، أي باعتماد كل المصادر والمراجع والوثائق التي تحيط بذلك الرصيد اللغوي الشعري والنثري والفصيح والشعبي والاجتماعي والأدبي والعلمي والفني والتكنولوجي، المكتوب والمنقول، والمخطوط والمنقوش، والمسجل والمصور في أزمنة وأماكن متواصلة ومترابطة، دون إقصاء لأي نوع من تلك الأنواع لأسباب معيارية أو تقويمية أو اجتماعية أو عقائدية أو ذاتية، حتى يمكن لنا أن نصف تلك الثروة وصفا موضوعيا يدل على واقعها المتنوع، دون أن يمنع ذلك من أن نعتني بعناصرها الفصيحة لغايات تربوية وحضارية مشتركة وذلك شأن العربية الفصحى الدولية التي ترتبط بين أقطار مختلفة، وهو شأن باقي اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية ولا ضرر كذلك في اعتماد الوجه المتطور الخارجي من تلك الفصحى، وهو ما يدعى بالعامية أو اللغة العربية المنطوقة الشعبية الاجتماعية العالية لأغراض دلالية ولغوية أخرى.

والمفروض من تلك المدونة أن تتابع وتصان ويعاد النظر في شأنها كل نصف قرن على أقل تقدير، وكل قرن على أقصى تقدير، حتى يزود ذلك الرصيد بكل ما طرأ من جديد، فيكون مواكبا لتطور مجتمعه محيطا بحاجياته وقضاياه، فكما هو معروف أن إملاء الفرنسية يراجع كل نصف قرن وكذلك نحوها وصرفها ورصيدها اللغوي، ويُسقِط معجم "لاروس" "خمسة في المائة من رصيده كل عشرين عاما، ويضيف النسبة نفسها بتجديده، وعلى هذا الأساس نكون قد أحسنَّا الجمع ووفينا به كمّا وكيفا وأحطنا به ثابتا ومتحولا.

وهذا الأمر تقتضيه الدراسة اللغوية الحديثة التي ترى أن كل العطاء الإنساني في مجال اللغة يجب أن يحترم ويحظى بالدراسة، لأنه مؤشر على واقع اللغة كما استعملت، ولا يجب أن نقصي منها أي نوع أو شكل لأسباب ذاتية أو معيارية أو غير ذلك، وهذا هو مقتضى اللسانيات التي نادى بها العالم اللساني "فيردنان دي سوسير".

وعلى "علم المعاجم" وهو يهدف إلى دراسة المفردات أن يضع لنفسه منهجا متكاملا خاصا. والسؤال الذي يطرح: هل يجب دراسة المفردات من حيث تطورها التاريخي، أم ينبغي إهمال هذا الجانب وعدها مجموعة أو بنية تحددها بالأساس العلاقات المتزامنة الموجودة بين مختلف العناصر التي تكونها؟

إن طبيعة علم المعاجم ترفض هذا التمييز أو الفصل بين المعجمية الدياكرونية والمعجمية السانكرونية، فحصر الدراسة المعجمية في وجهة نظر سانكرونية محضة يجعل منها غير مفهومة لأنها تكون بذلك مقطوعة الأوصال ويقتضي بذلك مفهوم التغيير.

وهكذا فالكلمات التي نستعملها قد تلفظت بها الأجيال السابقة بقيم مختلفة، إن الكلمات لها ماض، فهي تتذكر، لذلك يعتقد أن بين علم المعاجم الوصفي وعلم المعاجم التاريخي تكاملا وليس استمرارا. فينبغي إذن على علم المعاجم أن يدرس المفردات ليس فقط في الحالة الثابتة للغة وخلال مرحلة معينة، يعني من وجهة نظر سانكرونية، ولكن أيضا تاريخية أي من زاوية دياكرونية لمعرفة كيف تتغير المفردات عبر مختلف القرون، ومدى إفقار وإغناء معجم لغة معينة، ومدى تطور الكلمات أو مجموع الكلمات.

وفي إطار النظرة السانكرونية تطور "علم المعاجم" في اتجاهين:

1/- دراسة العلاقات الاستبدالية بين الوحدات المعجمية المختلفة سواء كانت صرفية تركيبة أو كانت دلالية والتي تكوِّن حقلا محددا (دراسة الترادف والمشترك اللفظي والتضاد).

2/- دراسة العلاقات التركيبية بين الوحدات المعجمية في النص الواحد، ويتعلق الأمر بعلم المعاجم النصي لكونه ينظر إلى الكلمات في علاقاتها مع النص، أي علاقة الكلمة بالسياق وعلاقتها بمقياس ترددها.

ومن الثنائيات المنهجية التي يعتمدها علم المعاجم في دراسته ثنائيتا التحليل والتركيب:

أ- فالتحليل كاتجاه داخلي يعتمده "علم المعاجم" لدراسة المفردات باعتبارها العنصر الذي يتكون منها موضوعه، وباعتبار علم المعاجم منظومة مرجعية لشبكات وحقول من الألفاظ التي تصنفها حسب علائقها، ولتعميق هذه النظرة التحليلية بهدف دراسة المعجم وكشف بواطن بنيته الداخلية سعت الجهود إلى اقتراح التصنيف كعنصر أساسي في التحليل، وهكذا صنف علم المعاجم العناصر المعجمية إلى فرعين رئيسيين: التصنيف الشكلي وهو تصنيف يلحق الأشكال والصيغ المعجمية، والتصنيف الدلالي.

ويأخذ التحليل مستويات متدرجة، منها:

1- تحليل العلاقات الداخلية لمنظومة المعجم. 2- تحليل كلمات كل حقل معجمي وإبراز العلاقات الحاكمة لمعانيها. 3- تحليل مفردات المعجم إلى عناصر دلالية، ويتم ذلك من خلال تصنيف الأسماء والأفعال والصفات في تصنيفات دلالية فرعية. 4- تحليل المشترك اللفظي إلى مكوناته.

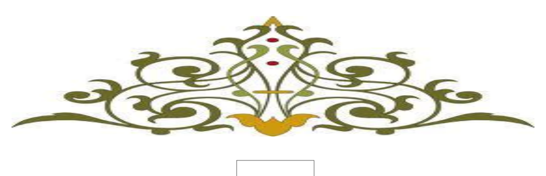
واعتماد عملية التحليل في الدراسة المعجمية لا يعني أن علم المعاجم علم مستقل ذاتيا ومعزول عن باقي العلوم، بل إن المعجم يوجد في وضع متعالق مع خارجه مما يدفع المعجميين إلى الاعتماد على التركيب كعامل خارجي يهدف إلى دراسة المعجم باعتباره كلا منفتحا.

ب- وعلم المعاجم ليس دراسة منحصرة في المعجم فقط بل هو دراسة تركيبية، وعملية التركيب هذه يمكن أن تكون داخلية أو خارجية:

- **التركيب الداخلي:** وهو الذي يجعلنا وجها لوجه أمام تقاطع الدرس المعجمي مع باقي فروع اللغة وهو بذلك يركز على دراسة المفردات في صورتها الموسعة، ويقصد بذلك دراسة المعجم بكونه قاسما مشتركا بين جميع الفروع اللغوية.

- **التركيب الخارجي:** ويقوم بدراسة المفردات وبحث المعطيات الاجتماعية والتاريخية والسياسية والجغرافية والفنية، هذه المعطيات التي تسمح بتصنيف طبيعة هذه المفردات وتفسيرها، وهذا يجعل علم المعاجم يستفيد من نتائج العلوم الإنسانية وعلوم اللغة وتسخيرها في تقديم كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بمعنى الوحدة المعجمية التي من شأنها أن تفيد المعجم.

ملخص المحاضرة: علم المعاجم يهتم بمظهر خاص من مظاهر اللغة هو المفردات وذلك بدراسة البنية الشكلية للوحدات المعجمية من حيث صيغتها وأصلها الاشتقاقي أو عناصرها المكونة لها من ناحية، ويهتم من ناحية أخرى بالجانب الدلالي، ويعتمد "علم المعاجم" في دراسته على ما يسمى في علم اللغة "بالمدونة" الشاملة الجامعة، أي باعتماد كل المصادر والمراجع والوثائق التي تحيط بذلك الرصيد اللغوي. ويدرس علم المعاجم المفردات في اتجاهين، العلاقات الاستبدالية والتركيبية بين الوحدات المعجمية، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار التركيب الداخلي والخارجي للمفردات.



المحاضرة الثالثة: علاقة علم المعاجم بالعلوم المجاورة.

بما أن موضوع علم المعاجم هو دراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى، فإن هذا يعني أن علم المعاجم يستعرض إلى كل ما يتعلق بحياة اللفظة، وإن حياة اللفظة لهو أمر غاية في التعقيد والشعب، وقد علمنا أن المعنى هو أعقد المسائل في الدراسة، فهو بحاجة إلى منهج في علم النفس والفلسفة وكل العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى. إن "علم المعاجم" بهذا الوصف السابق يشكل ملتقى علوم عديدة وخاصة منها علوم اللغة كالدلالة والفونولوجيا والعلوم الإنسانية الأخرى كعلم الاجتماع والتاريخ والأدب وعلم الحاسوب وغيرها.

ولقد عمل "إيغور ميلتشوك" على ربط المعجم بعدة علوم حين دعا إلى «المعجمية التفسيرية التأليفية»، وفي السياق نفسه، ترى الباحثة المعجمية "بيكوش" أن "علم المعاجم" يشكل ملتقى علوم عديدة وركزت بالخصوص على علاقته بعلوم اللغة كالدلالة والفونولوجيا.

ونظرا للصلة الوثيقة بين "علم المعاجم" ومختلف العلوم، ارتأينا تخصيص هذا الحيز لمعالجة هذه المسألة التي لا تزال بحاجة ماسة إلى تعميق دراستها من طرف الباحثين، وفيما يلي عرض لبيان علاقة علم المعاجم بعلم الاجتماع وعلم التاريخ وعلم الحاسوب.

1- علاقة علم المعاجم بعلم الاجتماع: يحتل "علم المعاجم" وضعية خاصة ومميزة بين اللسانيات وعلم الاجتماع وذلك لكون اللغة انعكاسا للمجتمع، وتوجد علاقات وثيقة بين استعمال اللغة وشكلها من جهة، وبين سيرورة المجتمع وبنياته من جهة أخرى، وتبدو مثل هذه العلاقات بينة في أكثر مستويات تحليل اللغة أولية على مستوى المعجم، مثلا: فالكلمات والأسلوب الذي نستعمله يعكسان، بما لا يقبل النزاع، بنيات اجتماعية محددة، تتجلى هذه الخصوصية إذن في كون هذه العلاقة لا تنطبق على كل المجالات اللسانية، ففي الوقت الذي يظل فيه النظام النحوي ثائرا على التغير ثابتا على أُصوله القديمة يظهر المعجم على عكس ذلك عنصرا ديناميكيا يخضع لأبسط التحولات التي تقع في الوسط الاجتماعي.

ومن هنا يحقق علم المعاجم إحدى خصوصياته، ذلك أن «موضوع علم المعاجم هو كموضوع علم الاجتماع دراسة الأفعال الاجتماعية، وسوف يستعمل في كل مرة يستطيع فيها ذلك نتائج علم الاجتماع، وعلم المعاجم بمقدار اهتمامه بالدراسات التركيبية والصوتية عليه أن يفتح الأبواب

أمام علم الاجتماع، فنحن بالانطلاق من دراسة المفردات نحاول تفسير مجتمع معين، ويمكننا أن نعرف علم المعاجم بأنه علم مجتمعي يستخدم الأدوات اللسانية التي هي الكلمات»، ولهذا نجد "ماطوري" يدعو إلى دراسة المعجم من زاوية اجتماعية ويصف معجميته بأنها معجمية اجتماعية، وقد طبقها في أطروحته «المفردات والمجتمع في عهد "لويس فيليب" التي نوقشت سنة 1946 وطبعها في كتابه "منهج علم المعاجم"».

2- علاقة علم المعاجم بعلم التاريخ: يستفيد علم المعاجم من معطيات وإسهامات علم التاريخ، ولا نقصد به هنا التاريخ التحليلي الذي يسرد الأحداث، لكن التاريخ الاقتصادي وتاريخ العادات أي الدراسات التركيبية للتاريخ بصفة خاصة، وتنضج أهمية العلاقات التي تربط علم المعاجم بالتاريخ في كون هذا الأخير يقدم في فترات التحولات السياسية والاجتماعية وتغير أوضاع المجتمعات في المجالات المختلفة، مصادر وفيرة من الوثائق التي بدونها لن تبنى دراسة المفردات على أساس حقيقي.

كما أن هذه الوثائق سوف تستخدم من أجل إقامة فرضيات العمل التي تسبق الأبحاث الخاصة بالمفردات.

وإذا قبلنا مبدئيا بارتباط الظواهر المعجمية بالعوامل التاريخية حسب مبدأ التوافق العام، قلنا بوجود المعجمية التاريخية، ويتضح مبدأ التوافق هذا من خلال مفهومي الاستمرارية والتقطعية وتظهر "الاستمرارية" في العناصر المعجمية المستمرة والمتصلة والمنقولة عبر الفترات التاريخية، أما التقطعية كمفهوم تاريخي أساسي، فيقوم بإدخال فكرة التحول العنيف أو التغير الثوري إلى تاريخ المعجم وعلى هذا الأساس يمكن تفسير أفعال المفردات وبالتالي تصنيفها، فكلما حدث تقطع تاريخي بين فترة وأخرى نتيجة انقلاب أو ثورة إلا وصاحبته تقطعات على مستوى تاريخ المعجم، ويمكننا أن نمثل لهذا بالتحول الذي صنف على أثره تاريخ العرب إلى عصر جاهلي وعصر إسلامي كنتيجة حتمية للانقلاب الذي عرفه المجتمع العربي بمجيء الإسلام مما استدعى تقسيما على مستوى المفردات، مفردات تنتمي إلى العصر الجاهلي، ومفردات عرفها المجتمع العربي بمجيء الإسلام، هذه المفردات لها معانيها الجديدة ومفاهيمها وهذا الذي يفسر به التغير الدلالي الذي أصاب الكثير من المفردات مثل الصلاة، والصوم، والزكاة والحج، والتيمم، والطهارة والجهاد، والخلافة ...الخ.

ولو تفحصنا مليا مفردات الشعر الجاهلي ومفردات الشعر الإسلامي لوجدنا الاختلاف والتمايز بين مفرداهما واضحا بينا.

ولهذا فإنه ينبغي على عالم المعاجم وهو يدرس المفردات أن يراعي هذا الجانب خير رعاية، وعليه أن يبادر باقتراح التواريخ المحددة لبعض الحقب المهمة ثم القيام بدراسة حياة المفردات والكلمات أو الوحدات المعجمية الخاصة بكل قضية، ويمكن أن نمثل لهذا العمل بأطروحة "جون دييوا" المفردات السياسية والاجتماعية في فرنسا من 1886 إلى 1872" والتي تظهر مدى تطور المفردات في معانيها في هذه الفترة المهمة، وكذلك ما قام به "جورج ما طوري" في كتابه "منهج علم المعاجم" عندما خصص ملحقا للحقل المفهومي "الفن والفنان" فيما بين 1834 و1872.

ومن الآليات التي يثيرها علم المعاجم التاريخي ما يلي:

- الدراسات الدياكرونية وهي تفسير تاريخي للمنظومة السانكرونية وتكشف عن العوامل التاريخية التي أحدثت التغيرات داخل المفردات.

- الدراسات الايتمولوجية للمفردات وهي التي تعالج أصول المفردات وتطورها التاريخي من حيث التوسيع والتصنيف والمجاز والاختفاء والظهور، وعلاقة البنيات الأولى بمشتقاها المختلفة.

3- علاقة علم المعاجم بعلم الحاسوب: مازالت اللسانيات الحاسوبية تشق طريقها نحو التأسيس ومازالت لم تحظ بأهميتها اللائقة بها على الرغم من أهمية الحاسوب كأداة تطبيقية للغة العربية ودوره في معالجتها آليا. ويعد علم المعاجم أكثر العلوم اللغوية حاجة إلى استعمال الحاسوب، هذا إذا انطلقنا من كون المعجم بنية معقدة لدرجة يتعذر معها الخوض في تفاصيلها الدقيقة ومتاهاها المتشابكة، والكشف عن أسرار بنيتها الداخلية باستعمال الوسائل اليدوية التقليدية، وهكذا أصبح الحاسوب مطلبا أساسيا تفرضه طبيعة المعجم حيث يكون المعجم موضوعا مثيرا للمعالجة الآلية يندر وجود حالات مماثلة له.

ويمكن لـــ"علم المعاجم" وهو يستخدم أداة الإحصاء في وصف المفردات من حيث الغنى المعجمي الذي يميز نصا عن آخر ومرحلة عن أخرى وإحصاء لنسبة تردد المفردات، أن يستخدم الحاسوب في مجال الدراسات المعجمية الإحصائية التي تعتمد الجرد ولغة الأرقام، حيث تشكل المفردات

باعتبارها موضوع الإحصاء المعجمي أرقاما قابلة للطرح والقسمة والجمع، وهكذا يستخدم الحاسوب في التقسيم الكمي للثروة المعجمية كوسيلة مبسطة للتحليل الإحصائي.

إذن فتحديث نظرتنا إلى المعجم لن يتم إلا باستغلال إمكانيات الحاسوب خاصة أساليب الذكاء الصناعي فيها، والتي تحاكي بعض وظائف الذهن البشري في حل بعض المشاكل وإدراك الناقص، واستنتاج ما يتضمنه المعجم من حقائق ومفاهيم، والعلاقات التي تربط بين مفردات المعجم كالعلاقة بين جذور الكلمات والصيغ الصرفية أو العلاقات المتعلقة بمعاني الألفاظ، كعلاقات الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد إلى غير ذلك من الخدمات التي يقدمها الحاسوب لإبراز كثير من جوانب منظومة المعجم بصورة أوضح.

ملخص المحاضرة: إن حياة اللفظة هو أمر غاية في التعقيد والشعب، والمعنى هو أعقد المسائل في الدراسة، فهو بحاجة إلى منهج في علم النفس والفلسفة وكل العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى. إن "علم المعاجم" بهذا الوصف السابق، وبما أن موضوعه المفردات في شكلها ودلالتها، فهو يشكل ملتقى علوم عديدة. فمن العلوم الإنسانية، تربطه علاقة بعلم الاجتماع، حيث يعرف علم المعاجم بأنه علم مجتمعي يستخدم الأدوات اللسانية التي هي الكلمات، أما في علاقته مع التاريخ علم المعاجم بالتاريخ، فالتاريخ يقدم، في فترات التحولات السياسية والاجتماعية وتغير أوضاع المجتمعات في المجالات المختلفة، مصادر وفيرة من الوثائق التي بدونها لن تبن دراسة المفردات على أساس حقيقي. أما في علاقة علم المعاجم بعلم الحاسوب حين نقوم بإحصاء المفردات في مدونة معينة ومن ثم إخضاعها للدراسة المعجمية، وكذلك الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الحاسوب لإبراز كثير من جوانب منظومة المعجم بشكل دقيق وبصورة أوضح، وقد ساهمت وجود العلاقة بين علم الحاسوب وعلم المعاجم بوجود علم بيني هو حوسبة المعجم.



المحاضرة الرابعة: علاقة علم المعاجم بالعلوم اللغوية.

إن البحث في العلاقة بين "اللسانيات" و"علم المعاجم" يقتضي منا أن نبسط النقاش في العلاقة بين علم المعاجم والفروع اللغوية المكونة لعلم اللغة، وفيما يلي بعض منها:

1- **علم المعاجم وعلم الدلالة:** يعد علم الدلالة من أكثر العلوم الإنسانية التصاقا بـــ"علم المعاجم" لكونهما يتقاطعان في قضايا عديدة، إذ يعرف علم الدلالة بأنه «العلم الذي يدرس المعنى»، ويهتم بالتعبيرات الدلالية التي تلحق الكلمات والتعابير والأساليب، ويدرس "علم المعاجم" بكيفية ما اللغة الطبيعية من خلال دراسة مفرداتها. وإذا أردنا أن ننظر في علاقة القربى بين العلمين فإننا سنجد أن "علم الدلالة" يهدف إلى دراسة المدلولات اللغوية التي تشكل القاسم المشترك ليس فقط بينه وبين علم المعاجم بل حتى مع علوم أخرى كالتداولية والسيمولوجية.

ومهما يكن من أمر، فعلم الدلالة أقرب العلوم الإنسانية إلى "علم المعاجم"، ولعل الإقصاء الذي عرفه كلا العلمين من قبل اللسانيين لخير دليل على تداخلهما فيما بينهما. حيث لم يعط للدلالة حقها من الدراسة إلا بعد صدور كتاب "ريتشاردز" و"أوغدن" والمعنون بـــ: «معنى المعنى». وقد عانى علم المعاجم بدوره من الإقصاء والتهميش من قبل علماء اللغة و لم تهتم به الدراسات إلا بعد ظهور دراسات وأبحاث كل من "إيسبان" و"ترايير" في الحقول الدلالية.

ويستفيد "علم المعاجم" من الدراسات الدلالية، ففي تحليل المجموعات المعجمية في ارتباطها مع محتوياتها لن يمكن بدون محاولة تحليل هذه المحتويات إلى السمات المميزة.

وهكذا يمكن تطبيق نظرية السمات المميزة على الوحدات المعجمية المتقاربة دلاليا أو التي تنتمي إلى حقل الترادف. ويتعلق الأمر هنا بالدلالة المعجمية وهي مبحث المعاني المعجمية التي تستفاد من الوحدات المعجمية في حالة تفردها وفي حالة انتظامها في السياق، ومن ناحية أخرى يستلهم علم المعاجم من علم الدلالة النظرية التحليل إلى الوحدات الدلالية لتصفية المفردات واختزالها في هيئة مجموعات أساسية من المفاهيم.

2- علم المعاجم وعلم الصرف: علم الصرف هو فرع اللسانيات الذي يتعامل مع البنية الداخلية لمباني الكلمات من حيث تكوين عناصرها الأولية، وهو المصدر الأساسي لاتساع اللغة ونموها بما يوفره من وسائل عديدة لتكوين مشتقات جديدة من العناصر المعجمية وإعادة تلك القائمة بالفعل.

وبما أن الصرف له دور في تصنيف الكلمات حسب بنيتها الشكلية، أي حسب الجذور والسوابق واللواحق، وحسب مشتقاتها. وفي تحليل العلاقات الداخلية التي تربط مفردات المعجم وفصائله المختلفة، فإن هذا له فائدته عند الباحث المعجمي الذي يعمل على دراسة وتصنيف الحقول التي تهتم بمظهر الكلمات مثل حقول المشتقات وحقول المفردات التي لها نفس اللواحق والسوابق، وإن كان يتعدى دراسة مباني الكلمات إلى دراسة الصلة بين مباني الكلمات ومعانيها المعجمية.

فالمعجمي باعتباره المنظِّر والموجِّه لصانع المعجم مدعو إلى الاهتمام بقضايا الصرف لارتباطها الوثيق بالمعجم، فالجذور تشكل الوحدة الأساسية لبناء المعجم الذي يعتمد المداخل المعجمية في العربية، أما الجذوع فهي تغطي المشتقات.

وكذلك يفيد علم المعاجم علم الصرف بالمعطيات الفونولوجية والصرفية، والدلالية والإيتمولوجية (الأصل المعجمي) والتي يحتاج إليها في تطبيق قواعد الصرف المختلفة، حيث تتوقف إنتاجية قواعد تكوين الكلمات في العربية على اعتبارات معجمية مختلفة بديلة للكلمات المراد اشتقاقها، مثل: لا يوجد لفظة "أُسَيْدٌ" في العربية لوجود كلمة "شِبْلٍ" في المعجم على عكس "نُمَيرٍ".

3- علم المعاجم والصوتيات الوظيفية: إن الوحدة الأساسية لعلم الفونولوجيا هو الفونيم، وإن الوحدة المعجمية في بنيتها الشكلية مكونة من "فونيمات"، وهنا يلتقي علم المعاجم بالصوتيات الوظيفية. فالصوتيات الوظيفية تضع المبادئ والقواعد التي تفسر الظواهر المختلفة للصوت اللغوي كتلك الخاصة بتنويعه وتنغيمه وعلاقته مع غيره من الأصوات والعناصر اللغوية الأخرى.

ومن هنا يتميز علم المعاجم عن الفونولوجيا في كون موضوع هذه الأخيرة، هو دراسة الفونيمات التي تكون الدال، أما عالم المعاجم فعلى العكس من ذلك فهو يأخذ بعين الاعتبار كلية اللفظ الشكل والمعنى، أي الدال والمدلول.

والعلاقات التي تربط منظومة "الفونولوجيا" بمنظومة "علم المعاجم" كثيرة، نذكر منها مثلا:

– الشذوذ المعجمي في المعجم العربي وعلاقته بالفونولوجيا مثل: الانفصال بين المفرد وجمعه ومن أمثلته: امرأة، نسوة، وجمع لا مفرد له ومن أمثلته: مساوئ، أبابيل، وشذوذ في النطق ومن أمثلته "عمرو"، "يس"، "أولئك".

– وتساهم الفونولوجيا مساهمة واضحة في التنظيم المعجمي بصورة غير مباشرة وذلك من حيث دوره في تحديد أبواب الأفعال في العربية، ففي كثير من الأحيان يتعدد باب الفعل دون مبرر نحوي أو دلالي، فلا يخرج تعدد الأبواب في هذه الحالة عن كونه بديلا فونولوجيا لا يترتب عليه أي تغيير في تعدية الفعل أو لزومه أو اشتقاقه، أو تصنيفاته النحوية الفرعية أو أطره الدلالية، من أمثلة ذلك الجذر "حرض" وله ثلاثة أبواب: حَرَضَ يَحْرُضُ، حَرُضَ يَحْرُضُ، حَرِضَ يَحْرَضُ، والجذر "يئس" وله بابان أيضا يَئِسَ يَيْأَسُ، ويَئِسَ، يَيْئِسُ. كذلك تساهم الفونولوجيا في إجراء بعض التعديلات الفونولوجية قبل ياء النسب مثل: "صحراء" "صحراوي" فليس هناك مانع فونولوجي من ورودها على صيغة "صحرائي" كما في إنشائي، وحذف ياء التأنيث قبل ياء النسب، مثل "مدرسة" "مدرسي"، فلا غضاضة صوتية في كلمة "مدرستي" وفي مادة "مادتي"، واستبدال الواو في صيغة إفعال بالتاء المربوطة عند انطباقها على الفعل الأجوف الواوي، مثل "إقامة" مصدر "قوم" بدلا من "إقوام" المقبولة فونولوجيا.

– أثر الخصائص الصوتية للأصل المعجمي على صوغ مشتقاته، مثل صوغ اسم الزمان أو المكان على وزن مفعل بكسر العين من الفعل الثلاثي إذا كان صحيح الآخر، وأوله حرف علة، مثل: "موعد" من "وعد" و"مورد" من "ورد".

4- **علم المعاجم وعلم المصطلح:** علم المصطلح أو المصطلحية كفرع من فروع الدراسات اللغوية هو علم لساني حديث قد أدى إليه النظر المعمق في المصطلحات في مختلف العلوم والتقنيات فهو مبحث في المصطلحات العلمية والفنية.

وقد اختلف المهتمون بهذا العلم في صلته بعلم المعاجم، فمنهم من يعد المصطلحية علما مستقلا بذاته لما يراه من مظاهر اختلاف بينه وبين علم المعاجم، ومنهم من يرى الفصل بين الاثنين فصلا مصطنعا ويرى في المصطلحية امتداد لعلم المعاجم. ويشترك علم المعاجم وعلم المصطلح معا في كيفية معالجة ودراسة الوحدات اللغوية، ويمكن القول إن العلاقة بينهما هي علاقة احتواء لكون

"الإبداع المصطلحي" الذي هو جزء من النشاط العلمي لا يتعلق إلا بالمعجم، ولو أنه يتوسل بالاطرادات الصرفوتركيبية.

ولو أردنا إبراز التباين بين علم المعاجم، وعلم المصطلح لوجدناه يمس طبيعة عناصر اللغة. ففي الوقت الذي يهتم فيه البحث المعجمي باللغة المشتركة التي قوامها ألفاظ اللغة العامة، يقتصر مجال اهتمام علم المصطلح على لغة خاصة هي التي تنتظم كل مصطلح علمي أو تقني خصصه الاستعمال في علم من العلوم أو فن من الفنون وصناعة من الصناعات، كان المقصود به هو ما اصطلحوا عليه وتعارفوا على مدلوله، دون ما سوى ذلك من الدلالات الأخرى التي قد تكون لتلك الألفاظ فيما يشيع بين عامة متكلمي اللغة.

إن هذه اللغة الاصطلاحية تساهم في التواصل بين أهل الاختصاص في الحقول المعرفية المختلفة، وهكذا يظهر لنا التباين بين هذين العلمين في طبيعة الوحدات اللغوية، ففي الوقت الذي يهتم فيه المبحث المعجمي بالمفردات اللغوية "فعلا" كانت أو "اسما"، يقتصر مجال الاهتمام المصطلحي على الاسم باعتباره الأداة الأساسية في التسمية والتعيين، وواضح أن هذا الاهتمام يشمل الأسماء التي تحمل قيما مفهومية خاصة.

فموضوع علم المعاجم هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها واشتقاقها ودلالاتها وعلاقاتها، وموضوع علم المصطلح هو البحث في المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها. ومنطلقنا في هذا التصنيف خضوع الوحدات المعجمية إما أن تكون عامة، وإما أن تكون مخصصة. فإذا كانت عامة كانت لفظا لغويا عاما منتميا إلى الرصيد المعجمي العام قابلا لاكتساب خصائص معينة، مثلا الدلالة الإيحائية والاشتراك، وإذا كانت مخصصة كانت مصطلحا.

وفي إطار التمييز بين علم المصطلح وعلم المعاجم على مستوى العلاقات الاستبدالية والعلاقات التركيبية التي توجد بين الوحدات المعجمية، نجد الدرس المصطلحي يعتمد النوع الأول من العلاقات عند دراسة الوحدات المصطلحية لضبط الأنساق المفهومية المنظمة داخل الحقول المعرفية، وهذا يمثل نقطة التقاء مع علم المعاجم، فكلاهما يعمل على رصيد العلاقات الاستبدالية بين دلالات المفردات التي تشكل حقلا دلاليا محددا والاختلاف يكمن في اهتمام علم المعاجم أيضا بالعلاقات التركيبية بين الوحدات المعجمية بطريقة مكثفة، بينما يحتل في البحث المصطلحي مستوى ثانيا، إلا

أن هذا لا يعني إهمال العلاقات التركيبية، فغالبا ما ترتكز الدراسة المصطلحية على دور السياق لإزالة كل أشكال الغموض والالتباس، فالسياق هو الذي سيوضح لنا المقصود بمصطلحات مثل "جر" و"نصب" و"فتح" و"جذر" التي يطلقها النحاة ومخالفا لما هو معروف في اللغة المشتركة، وكثيرا ما يستخدم اللفظ الواحد عدد من المتخصصين في علوم مختلفة، مثل "الجذر" في اللغة وفي الرياضيات بدلالة مخالفة لما عند الآخر.

إن هذه الجولة في علاقة علم المعاجم بعلوم مجاورة وعلوم لغوية لتبين لنا:

– أنه في مجال العلوم الإنسانية، يتبوأ المعجم مكان الصدارة بلا ريب، في العلاقة القائمة بين اللغة والعلوم الإنسانية، وهذه المكانة جعلت علم المعاجم يخضع في صورته الموسعة لمطالب كل الفروع اللغوية، ويتصف بالانفتاح والتسامي ويكتسب أهمية مركزية.

– أن المنظومة اللغوية تتسم بالتماسك الشديد بحيث يصعب الفصل بين عناصرها دون الانتقاص من قيمتها، فبالرغم من أن لكل منظومة فرعية من منظومات اللغة نظمها وقواعدها المميزة لها، فإن ذلك لا يعني الانفصال التام بين قواعدها، إذ من الممكن بل من الضروري، أن تستعين منظومة المعجم بمعطيات صرفية وصوتية وتركيبية ودلالية كما سبق وأن أوضحنا، لكون المفردة جزيء معجمي تساهم في تكوينه عناصر لغوية مستمدة من الأصوات والبنية الصرفية والدلالة، ووجود هذه العناصر يجعل المفردة تكتسب خصائصها النحوية والتركيبية.

ملخص المحاضرة: لقد تبين لنا في النقاط السابقة محورية المعجم في الدرس اللساني الحديث بالصورة التي أضحى فيها عبارة عن نواة تتفرع عنها باقي مستويات الوصف اللساني، كما أنها تظهر لنا التعالق القائم بين جل هذه المستويات مع إضافة شيء جديد إليها. وتبين لنا أن علم المعاجم هو ملتقى علوم اللغة، مما يثبت بأنه علم ليس معزولا ولا مستقلا عن العلوم الأخرى. فهو يؤثر ويتأثر بها، وبقي لنا أن نبرز علاقة علم المعاجم بعلم أكثر ارتباطا به والتصاقا وهو "صناعة المعجم"، ولكننا أرجأناها إلى القسم الثاني من هذه المحاضرات المتعلق بعلم "صناعة المعجم".



المحاضرة الخامسة: من مباحث علم المعاجم؛ (المعنى المعجمي).

يتجاذب المعنى المعجمي ثلاثة فروع من علم اللغة الحديث، وهي:

1- علم الدلالة Semantics، **2-** علم المفردات الخاص Vocabulary، **3-** علم المعاجم Lexicology.

ويصعب وضع الحدود الواضحة بين هذه الفروع وهي تدرس المعنى المعجمي، ولا يزال علم اللغة الحديث يحدد مواضيع وحدود كل من هذه العلوم، فهي علوم كلها حديثة، وهي في طريق بلورة نظرياتها، خاصة منها فيما يتعلق بالعلمين الآخرين، علم المفردات وعلم المعاجم.

فبالنسبة لعلم الدلالة والذي يعرف بأنه العلم الذي يدرس المعنى، فإن الجانب الذي يدرس المعنى المعجمي منه هو النظريات التي تجعل من "الكلمة" وحدة أساسية للدلالة، وأهم هذه النظريات نظرية الحقوق الدلالية، ونظرية التحليل المؤلفاتي.

أما بالنسبة لعلم المفردات الخاص Vocabulary فهو علم يعترف ضمنا بالوجود المستقل المتميز للكلمة، غير أن هذا العلم يدرس المعنى المعجمي من خلال موضوعات تتصل كلها بالمفردات وحركتها وأنواعها، وهي كالآتي:

1- حصيلة المفردات التي يستخدمها المتكلم أو الشاعر أو الكاتب.

2- مجموعة المصطلحات التي تستعمل في دائرة علمية أو فنية محدودة.

3- مقدار الثروة اللفظية في لغة معينة وإحصاؤها.

4- إحصاء ومقارنة الكلمات المستعملة في عدة لغات طبقا لاحتياجات المتكلمين بها.

5- أنواع المعاجم المستعملة في كل لغة.

والذي يفهم من علماء اللغة وهم يقومون بتحديد "علم المفردات الخاص" وحدود دراسته للكلمات، أن "علم المفردات الخاص" يقوم بدراسة المفردات التي يجمعها موضوع واحد، أي نوع معين من المفردات وليس كل مفردات اللغة، وهذا على عكس "علم المعاجم"، ولذلك فقد قامت

محاولات في نطاق هذا العلم لجمع مفردات اللغة وتصنيفها وتقصيها، سواء في معاجم لغوية عامة أو متخصصة، ويمكن بهذا الوصف جمع مجموعات من الكلمات تتصل فيما بينها بفكرة محددة أو تعبر عن نشاط إنساني ثابت لا يتغير، وهذا مثل المفردات الدالة على خلق الإنسان أو الدالة على الأعداد أو الألوان، وهذا لأن مثل هذه المفردات عادة ما تتسم بالثبات والاستقرار ولا يصيبها التغيير في معناها في أي لغة ما إلا قليلا، ومن ثم فهي تصلح للدراسة في علم المفردات لأنها تصلح للإحصاء والدراسات المقارنة، كما تساعد على استنباط قوانين دلالية عامة تخضع لها المفردات.

أما "علم المعاجم" Lexicology، وكما رأينا في الصفحات السابقة، فهو نوع من فروع علم اللغة الحديث يقوم هو الآخر بدراسة وتحليل المفردات المعجمية في أي لغة بالإضافة إلى دراسة معناها أو دلالتها المعجمية بوجه خاص، وذلك كله تمهيدا لإنتاج وضع المعجم.

و"علم المعاجم" من أهم مباحثه هو دراسة المعنى المعجمي، ولذلك يرى علماء المعاجم أن دراسة المعنى المعجمي وشرحه هو الهدف الأول لهذا العلم، يقول "زغوستا" (Zgusta): «إن المعنى المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم، لأن كثيرا من قرارات المعجمي تتوقف سواء بصورة مباشرة، أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه».

وعلماء المعاجم وهم يحددون "المعنى المعجمي" فهم يحددون هذا المعنى فقط في حدود العمل المعجمي، فهم يختلفون عن علماء الدلالة وعلماء المفردات الخاص، لأن دلالة الكلمة أمر مركب، يمكن تحليله إلى عناصر متعددة.

ويتكون تحديد العناصر المكونة للمعنى المعجمي في ثلاثة عناصر أساسية:

1- ما تشير إليه الوحدة المعجمية من دلالة على شيء أو فكرة.

2- ما تتضمنه الوحدة المعجمية من دلالات تتلازم مع الأول.

3- درجة التطابق بين العنصر الأول والثاني.

ويراد بالعنصر الأول، أن الكلمات تشير في أصلها إلى أشياء موجودة في الواقع، أي أنه لكل لفظ أو كلمة معادل يتمثل في تلك الأشياء، وهو ما يطلق عليه علماء المعاجم واللغة Designation. ويمكن أن نقول أن المقصود بالعنصر الأول في دلالة الكلمة أو العنصر الأول في المعنى المعجمي هو

دلالة الكلمة في أصل وضعها، وهو ما يطلق عليه في علم الدلالة في مبحث "أنواع الدلالة" الدلالة المركزية في مقابل الدلالة الهامشية.

فالألفاظ إنما وجدت في الأصل لتدل على أشياء محددة وواضحة، وهذا هو وظيفة اللغة في أصل وضعها، ويكاد يتفق على معنى هذه الألفاظ أغلب أبناء اللغة الواحدة، وبهذا المعنى يتفاهمون ويتعاملون فيما بينهم.

أما العنصر الثاني من عناصر المعنى المعجمي، فهو ما يمكن أن نصفه بأنه جميع العناصر الأخرى الدلالية التي ليست لها صلة مباشرة بما تشير إليه الكلمة في الخارج، أي ما قد ترتبط به الكلمة من دلالات أو تتلازم في ذهن المتكلم بمعان تستدعيها، وهو ما يطلق عليه مصطلح Connotation.

ويفضل علماء المعاجم استعمال المصطلح الثاني لأنه يدل على العلاقة الرمزية بين الكلمة والأشياء الموجودة في الخارج، أو بمعنى أدق عن تصور ابن اللغة لهذا الموجود من خلال الكلمات.

وهذا المفهوم هو ما يعرف في علم الدلالة، بالدلالة الهامشية، وهذا النوع من أنواع الدلالة يلعب دورا في إثراء اللغة، وهي ما يلتصق بالكلمات من معاني زائدة إضافة إلى المعنى المركزي الذي به عرفت في الأصل.

ومن خصائص هذا العنصر أنه متغير ومتحرك عبر الزمن، وحسب ما يستجد على المجتمع اللغوي من معاني بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعرفها المجتمع ويمكن نضرب مثالا على ذلك ما جاء في معجم لسان العرب في مادة "ثعلب"، حيث يشرحها "ابن منظور" بقوله: «الثعلب من السباع معروف»، وهذا المعنى هو المعنى المركزي لهذه اللفظة أو هو ما يطلق عليه عند الغربيين Denotation، فهذا المعنى هو الشائع، وبه عرف الثعلب وسيبقى.

أما في "المعجم الوسيط" فنجده يزيد على هذا التعريف معنى إضافيا، حيث يقول: «الثَّعْلَبُ جِنْسٌ مِنَ الحَيَوَانَاتِ مَشْهُورٌ مِنَ الفَصِيلَةِ الكَلْبِيَةِ، وَرُتْبَةِ اللَّوَاحِمِ، يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي الاحْتِيالِ».

فالمعجم الوسيط يضيف معنى جديدا على تعريف "ابن منظور"، وهو معنى إضافي زاده على المعنى الأساسي الذي به عرف "الثعلب"، وهو قوله: «ويضرب به المثل في الاحتيال»، فهذا المعنى الإضافي هو ما يسمى عند علماء المعاجم بـــ connotation.

أما العنصر الثالث من عناصر المعنى المعجمي فهو ما يسمى بدرجة التطابق بين العنصرين الأول والثاني ويطلق عليه بـــ Rang of Application أي مدى التطابق بين المعنى المركزي والمعنى الهامشي. وفي الحقيقة، فإن التطابق بين العنصرين الأول والثاني في المعنى المعجمي لا يمكن أن يكون بشكل تام ولا يكون إلا نسبيا، وهذا ما يؤدي إلى حدوث ما يسمى بالمشترك اللفظي والترادف، فإذا تطابقت الكلمتان من حيث الدلالة الأصلية والدلالات الأخرى، كان هناك ترادف واشتراك، وإذا لم تتطابق كان هناك شبه ترادف أو اشتراك.

ملخص المحاضرة: إن من أهم مباحث "علم المعاجم" دراسة المعنى المعجمي. ولذلك يرى علماء المعاجم أن دراسة المعنى المعجمي وشرحه هو الهدف الأول لهذا العلم. وعلماء المعاجم وهم يحددون "المعنى المعجمي" فهم يحددون هذا المعنى فقط في حدود العمل المعجمي، فهم يختلفون عن علماء الدلالة وعلماء المفردات الخاص، لأن دلالة الكلمة أمر مركب، يمكن تحليله إلى عناصر متعددة. والمعنى المعجمي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة عناصر؛ المعنى المركزي، وهو الدلالة اللغوية الأصلية للفظ، والمعنى الهامشي وهذا النوع من دلالة إضافية للفظ يلعب دورا في إثراء اللغة، وهي ما يلتصق بالكلمات من معاني زائدة إضافة إلى المعنى المركزي الذي به عرفت في الأصل. والعنصر الثالث هو مدى التطابق بين العنصر الأول (المعنى المركزي) والعنصر الثاني في المعنى (المعنى الهامشي). فعلم المعاجم يسعى إلى تحديد هذه الدلالات الممكنة للفظ، وينظر في أنحائها وأحكامها والعناصر الفاعلة في تحقيقها.



المحاضرة السادسة : نظريات دلالية للألفاظ في خدمة علم المعاجم.

سبق وأن أشرنا في هذه المحاضرات إلى أن علم المعاجم قد عانى من الإقصاء والتهميش من قِبَل علماء اللغة و لم تهتم به الدراسات إلا بعد ظهور دراسات وأبحاث كل من "إيسبان" و"ترايرر" في الحقول الدلالية. ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه النظرية في علم المعاجم.

وقبل أن نخوض في مضمون هذه النظرية، علينا أن نؤكد على مسألة أساسية وهي أن علماء الدلالة في دراستهم للمعنى أو الدلالة إنما يقومون بذلك في ضوء اتجاهين أساسين:

الاتجاه الأول: ويتمثل في أن الجملة هي العنصر الأساسي للدلالة، وأما الكلمة فما هي إلا عنصر جزئي من هذا الكل، أي أننا ننطلق من الكلي، أي من الجملة التي نتوصل إلى تحديدها عن طريق معرفة المعنى الحقيقي للأقسام المكونة لهذا الكل، والباعث الأساسي لهذا الاعتقاد هو أن معنى الجملة هو دائما أكبر من قيمة معنى الكلمات التي تشكله.

أما الاتجاه الثاني: فيتمثل في أن دراسة معاني الوحدات منفردة، لها حق الصدارة في دراسة العلاقات بين معاني الكلمات، لأن الكلمة هي التي تؤدي إلى بناء الجملة.

وبالتالي أصبح الأمر متعلقا بمستويين للتحليل الدلالي، وبموجب ذلك تجدر الإشارة إلى أن جل الدلاليين البنيويين مهتمون بالكلمة، في حين أن نسبة كبيرة من الدلاليين التوليديين أعطوا لدراسة الجملة الأسبقية من أجل الوصول إلى تحديد المعنى الذي تعالجه دلالة الكلمة.

وبما أن علم المعاجم موضوعه المفردة أو اللفظة، فإن ما يهمنا مما من كل النظريات الدلالية هو تلك النظريات التي تهتم بدلالة الألفاظ، وأهم هذه النظريات نظرية الحقول الدلالية.

نظرية الحقول الدلالية: بدأ اهتمام التركيبيين بدراسة المعجم منذ استنبط السيمانتيك التركيبي فكرة الحقل الدلالي أو الحقل المعجمي، باعتبار أن هذه الفكرة تعطي مفردات اللغة شكلا تركيبيا. فكلمات كل لغة طبقا لهذه الفكرة تطبق في مجموعات ينتمي كل منها إلى حقل دلالي معين، وعناصر كل حقل يحدد كل منها معنى الآخر، ويستمد قيمته من مركزه داخل النظام.

وقد تطورت نظرية الحقول الدلالية بفضل جهود عدد من العلماء اللسانيين السويسريين والألمان والفرنسيين وغيرهم، في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. وأكثر من تبلورت على أيديهم هذه النظرية إيسبان Ispan (1924) وجولز jolles (1934)، وبروزيج Prozig (1934) وتراير trier (1934). وكانوا قد اهتموا بدراسة أنماط من الحقول الدلالية، وبالخصوص الألفاظ الفكرية في اللغة الألمانية الوسيطة، وألفاظ الأصوات والحركة، وكلمات القرابة والألوان والنبات والأمراض والأدوية والأساطير، وغيرها. وقد قادت هذه الدراسات إلى التفكير في تأليف معجم كامل يضم جميع الحقول الدلالية الموجودة في اللغة.

ويعد "ايسبن" من الأوائل الذين وضعوا طريقة لتصنيف الحقول، مما جعل "تراير" يفيد من منهجه. ويعترف "تراير" بفضل ثلاثة علماء عليه وهم "دي سوسير"، "إيسبن"، و"همبولت".

ولكن الفضل يعود إلى الألماني "تراير" في بلورة وتجميع الأفكار بصورة متماسكة لهذه الفرضية، حيث نجح في بيان ما ظهر في عصره في منهج أو طريقة يمكن أن تتلخص في أن مجموع الألفاظ للغة معينة تكون مبنية على مجموعة متسلسلة لمجموعة كلمات أو "حقول معجمية"، كل مجموعة منها تغطي مجالا محددا على مستوى المفاهيم (حقول التصورات). زيادة على ذلك كل حقل من هذه الحقول سواء أكان معجميا أم تصوريا فهو متكون من وحدات متجاورة مثل حجارة الفسيفساء.

وإذا كان هناك مشكل في الحقل المعجمي، فإن كل تغيير على مستوى المفاهيم ينعكس على مستوى الكلمات التي تعبر عنه، فالكلمات والمفاهيم علاقتها متبادلة تقدم دراسة "تراير" الفائدة من معرفة البنية لمفردات فترة معينة، إلا أنها تمثل بعض الصعوبات لأن مجالها محصور في المجال المتعلق بالفكر.

كما كانت أفكار "تراير" أساسا لأعمال "هانس سكومودان" (Hans Scomodan) الذي بين في بحثه انحطاط شأن مفاهيم الأخلاق في الفرنسية خلال القرن الثامن عشر، حين انحطت من قيمة الكلمات المعبرة عن الحياة العاطفية.

ولقد قادت نظرية الحقول الدلالية إلى التفكير في عمل معجم كامل يضم كافة الحقول الموجودة في اللغة، ويقدم فيه المفردات داخل كل حقل على أساس تصريحي تسلسلي، ويقوم هذا المعجم على أسس ومبادئ تتمثل في:

1- **تحديد الحقل:** في دراسة الحقل الدلالي يطرح مشكل عويص على مستويات ثلاثة، وهو مشكل التحديد، ويشمل تحديد الحقل الدلالي، وتحديد الوحدات التي تشكل قسما من الحقل، ثم تحديد العلاقات داخل الحقل الدلالي. ولا توجد هناك منهجية محددة في تحديد المفاهيم لتصنيف الحقول الدلالية، ويمكن للدلالي القيام بذلك على أساس من الوظيفة والحجم أو الشكل أو اللون. ولعل أشمل التصنيفات التي قدمت حتى الآن، وأكثرها منطقية، التصنيف الذي اقترحه معجم Greak New Tastament ويقوم على الأقسام الأربعة الرئيسية: الموجودات، الأحداث، المجردات، العلاقات.

تحديد الوحدات: إن المقاييس المعول عليها لتحديد المداخل المعجمية التي تغطي المجال الدلالي لحقل ما تختلف من باحث إلى آخر، بيد أنه على الرغم من ذلك، يمكن لنا في ضوء ما تم تحقيقه في مجال الإجراءات التجريبية أن نشير إلى أن هناك سبيلين لاستجلاء النسق لبنية الحقل الدلالي، سبيل يعتمد على الحدس الذاتي للباحث، وآخر ينحو نحو البحث عن مقاييس موضوعية قد تكون لسانية أو غير لسانية. فبالنسبة للأول قد يعتمد الباحث على مجموعة النصوص الموجهة حسب طبيعة الحقل المدروس، وقد ينطلق من مدونة ثم انتقاؤها بالصدفة.

أما اعتماد المقاييس الموضوعية، فنقصد به ما فعله الأنتروبولوجيون حين ضبطوا بعض الحقول الدلالية، كحقل القرابة، وحقل الألوان وغيرها.

وقد يكون المقياس لسانيا انطلاقا من بنية اللسان نفسه، كما فعل علماء اللغة العربية القدامى حينما صنفوا كتبا في صيغة فعل وأفعل، ومثلث الكلام، وغيره.

تحديد العلاقات داخل كل حقل: عندما تحدد الوحدات داخل كل حقل علينا تحديد العلاقات الكامنة بين مفرداته، وتتمثل تلك العلاقات في:

1- تحديد الكلمات الأساسية والهامشية، لأنه ليست كل الكلمات على قدر واحد من التساوي ومن الضروري أن نميز بين الكلمات الأساسية والكلمات الهامشية لأن الكلمات الأساسية هي التي

تتحكم في التقابلات الهامة داخل كل فعل، وقد توصل اللسانيون إلى اعتماد معايير في تحديد الوحدات الأساسية عن الهامشية، فالكلمات الأساسية تتميز بأنها ذات فليس واحد. وأنها لا تقيد مجال استعمالها بنوع محدود أو صنف من الأشياء وللكلمة الأساسية بروز وتميز بالنسبة لغيرها في الحقل الدلالي المدروس، كما أن الكلمات الأساسية لا يمكن التنبؤ بمعناها من معنى أجزائها بخلاف الكلمات الهامشية.

2- ومن الضروري في هذه النظرية أن ندرس علاقات الكلمات داخل الحقل فيما بينها من حيث الترادف والاشتمال أو التضمين، أو علاقة التنافر أو علاقة التضاد أو علاقة الجزء بالكل، لأنه كما يرى "جون لايونز": «معنى كلمة ما يتحدد بعلاقاتها بالكلمات الأخرى في نفس الحقل المعجمي».

الأهمية المعجمية لنظرية الحقول الدلالية: لنظرية الحقول الدلالية أهمية معجمية تتمثل في:

1- إن تجميع الألفاظ داخل الحقل المعجمي وتوزيعها يكشف عن الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل، ويؤدي ذلك إلى معرفة ثراء لغة ما في مفردات حقل من الحقول من عدمه، كما أن ذلك يفيد في الترجمة من لغة إلى أخرى.

2- إن هذه النظرية تضع مفردات اللغة في شكل تجميعي تركيبي ينفي عنها التسيب المزعوم.

3- إن دراسة معاني الكلمات على هذا الأساس تعد في نفس الوقت دراسة لنظام التصورات، وللحضارة المادية والروحية السائدة، وللعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية لمجتمع ما، وكما هو معلوم فإن ذلك يؤكد على العلاقة الموجودة بين اللغة وعلم الاجتماع.

ملخص المحاضرة: نظرية الحقول الدلالية هي نظرية دلالية حديثة ساهمت في بلورة علم المفردات أو علم المعاجم. وهي نظرية تقوم بدراسة المفردات للغة ما ضمن حقل من الحقول المفهومية ثم تقوم بدارسة المفردات داخل الحقل المعجمي، وذلك من حيث تحديد الكلمات الأساسية والهامشية، ثم دراسة العلاقات بين المفردات داخل كل حقل من حيث علاقة الترادف والمشترك اللفظي، وعلاقة التضاد وعلاقة التنافر وغيرها.



القسم الثاني: علم "صناعة المعاجم".

لقد تعرضنا في العنصر السابق إلى فرع من فروع المعجمية التي قلنا بأنها ذات عنصرين أساسيين وهما "علم المعاجم" ويقابله بالإنجليزية Lexicology، وعلم "صناعة المعاجم" ويقابله بالإنجليزية Lexicography. وقد وضحنا كل ما رأينا أنه ضروري في "علم المعاجم" وهذا حينما بينا موضوعه ومنهجه وعلاقته بالعلوم المجاورة، ونكون بذلك قد وضحنا لبسا كبيرا كان يكتنف المعجمية. وإمعانا في التوضيح فسنخوض في العنصر التالي في ما يتعلق بصناعة المعاجم لنجلي مباحث هذا العلم وعناصره وقضاياه، وهذا بتحديد ماهيته والتعريف بموضوعه وموقف اللغويين من هذا العلم وتاريخه.

المحاضرة السابعة: التعريف بصناعة المعاجم.

يطلق المعجمي "محمد رشاد الحمزاوي" على "صناعة المعجم" اسم "المَعجمية" بفتح الميم، ويعرفها بأنها «مقاربة تسعى من خلال رؤى نظرية وتطبيقه إلى أن تتصور بنية أو بنى المعجم والتطبيق لها»، ثم يعرفها في مكان آخر بقوله: «المَعْجَمية نعني بها صناعة المعجم من حيث مادته وجمع محتواه ووضع مداخله وترتيبها وضبط نصوصه ومحتوياته وتوضيح وظيفته العلمية والتطبيقية، أداة ووسيلة يستعان بها في الميادين التربوية والتلقينية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية». أما "حلمي خليل" فيطلق عليه "فن صناعة المعجم" أو "علم المعاجم التطبيقي"، ويرى بأنه يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره.

ويعرفه "علي القاسمي" بقوله: «أما الصناعة المعجمية فتشتمل على خطوات أساسية خمس هي جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر الناتج النهائي. وهذا النتاج النهائي هو المعجم أو القاموس».

أما "محند الركيك"، فيرى أن المصطلح الأقرب إلى Lexicographé هو قاموسية، وهي أكثر دلالة ووضوحا من المصطلحات الأخرى، ويرى بأنه بخلاف علم المعاجم، الذي يهتم بالجانب النظري المتعلق بقضايا المعجم، تنصرف القاموسية Lexicographé إلى دراسة المجال التطبيقي للمعجم. فالقاموسية هي بمثابة تقنية وصناعة تسعى إلى إعداد القواميس، ويرى بأن القاموسية هي ذات

مستويين نظري وتطبيقي، فالنظري يراد به الأسس والقضايا النظرية المعجمية التي يقدمها عالم المعاجم للقاموسي، التي ينطلق منها هذا الأخير كإطار نظري يستند إليه في مجال الإعداد القاموسي، والمراد بـــ"التطبيقي" الصناعة أو التقنية التي ينهجها القاموسي لإعداد القواميس.

فمن التعريفات السابقة لعلم "صناعة المعجم"، يتضح لنا أن الباحثين يكادون يتفقون على مضمونه، وهم متساوون بشكل تقريبي في تحديد معالمه وحدوده وموضوعه، إذ يتفقون على ما يتعلق بتلك الأدوات، والإجراءات المؤدية إلى إنتاج المعاجم. ولكن الباحثين السابقين يختلفون في تحديد المصطلح الذي يسمى به هذا العلم أو الفن أو المقاربة، فقد مرت بنا عدة مصطلحات لهذا العلم منها: صناعة المعجم، مَعجمية بفتح الميم، قاموسية، وهم يختلفون كذلك في عدّها علما أو فنا أو مقاربة.

فـــ"صناعة المعجم" مقاربة تقوم بوضع عدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهو ذو هدف أساسي يتمثل في الحصول على كل المعطيات والمعلومات التي يقدمها "علم المعاجم" Lexicologie من أجل استغلالها والاستفادة منها لإنجاز المعجم المراد حسب الهدف المسطر من هذا المعجم. لأننا كما نعلم، فالمعاجم تختلف وتتنوع، وهي تصنف بحسب معايير مختلفة من أهمها "معيار الهدف" أي الهدف من هذا المعجم وعليه فإن هذه الإجراءات والعمليات يتمثل في:

1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها؛
2- اختيار المداخل؛
3- ترتيب المداخل وفق نظام معين؛
4- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل؛
5- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس.

ولكي تتبلور لدينا معالم الحقيقية لـــ"صناعة المعجم" فإنه ينبغي أن نميزه عن علم هو ألصق به وهو علم المعاجم Lexicology حتى ندرك الفرق الواضح بين العلمين. فـــ"صناعة المعاجم" هي من أكثر العلوم التباسا بـــ"علم المعاجم"، فهناك من يخلط بينهما ويتصور أنهما موضوع واحد أو علم واحد.

والواقع أن موضوع صناعة المعجم هو النظر في تقنية تأليف الأصناف المختلفة من المعاجم وحيدة اللغة أو متعددة اللغات، وبما ينبغي لمؤلف هذه المعاجم أن يراعيه في اختيار قائمة المداخل التي يتكون منها معجمه، والطريقة الواجب اتباعها في ترتيب مفردات هذه القائمة وشرحها، ونوعية المصادر التي يجمع منها مدونته، أي لائحة مداخل معجمه، والأمور الضرورية التي يجب توفرها في كل معجم، حتى يصبح ملبيا حاجة قارئه ميسرا له سبل الاستفادة منه، بأقل جهد وأسرع وأدق ما يكون من المعلومات. فموضوع "فن صناعة المعاجم" إذن هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع من مصادر ومن مستويات لغوية ما.

أما موضوع "علم المعاجم"، كما رأينا، فهو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالتها وتطورها باختلاف العصور، وموت بعض معانيها والعوامل المختلفة التي ترجع إليها هذه الظواهر والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها، والقوانين التي تخضع لها في مسارها. فليس من الصواب إذا أن نخلط بين "علم المعاجم"، و"فن صناعة المعاجم".

ولكن التمييز بين هذين العلمين المتجاورين لا يعني أنه ينفي العلاقة الوطيدة بين العلمين، فلا يمكن أن نتصور "صناعة المعاجم" بمعزل عن "علم المعاجم" لتكاملهما وتداخلهما أحيانا. فإذا كانت الأولى تمثل الممارسة التقنية والمنهج المتبع من قبل "صناعة المعجم" Lexicography أو لإعداد المعجم المراد، فإن الثانية تمثل الإطار النظري والمرجعية المعرفية التي يوفرها المعجمي. من هذا المنطلق يستحيل الحديث عن قيام "صناعة معجمية" منفصلة ومستقلة عن نظرية معجمية كالترادف والتضاد والتشارك اللفظي. وقد لوحظ أن السبب المباشر في قصور وضعف أغلب المعاجم إنما يعود إلى عدم استناد مؤلفيها إلى إطار معجمي. ويدعم "ري" هذا الموقف حيث يقول: «إن وجود لسانيات تطبيقية في حجم صناعة المعاجم رهين بوجود نظرية معجمية».

إن الاستناد إلى إطار نظري ممثلا في علم المعاجم من شأنه أن يمنح صناعة المعجم لغة واصفة قادرة على وصف وتفسير قضايا معجمية ودلالية (الغامض الملتبس، المبهم، البوليسمي والأومونيمي، المجاز...)، ووحدهما عالم المعاجم وعالم الدلالة القادران على حل مثل هذه المعضلات، أما صانع المعجم فدوره يقتصر على إعداد المعجم وأخذ المداخل المعجمية جاهزة وصالحة من عالم المعاجم.

ولتفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين "علم المعاجم" و"فن صناعة المعاجم" فإننا نجد في تفسير "ميلتشوك" ما يصف هذه العلاقة، حيث شبه هذين العلمين بالفيزياء والهندسة، فالفيزياء مثل علم

المعاجم علم نظري يهتم بصياغة واستنباط القوانين العامة للحركة والطاقة والأجسام والجاذبية، بينما تهتم الهندسة التي شبهها بصناعة المعاجم، بتطبيقات ميدانية وعملية لبناء العناصر وصناعة الطائرات. فانطلاقا من هذه الموازنة، يمكن أن نعد علم المعاجم في تصور "ميلتشوك" بمثابة نظرية توفر الأرضية المفاهيمية والأدوات الإجرائية لصناعة المعاجم التي تقوم بالتطبيق والتنفيذ. وكنتيجة نقول إن المعجم الذي أعد للقارئ العادي والباحث المتخصص هو في نهاية المطاف نتاج تقاطع موضوعي بين الجانب النظري الممثل في "علم المعاجم"، والجانب التطبيقي الممثل في "صناعة المعاجم"، فـــ"الصناعة المعجمية" تعتمد على "علم المعاجم"، ولكنهما ليسا شيئا واحدا.

ملخص المحاضرة: "صناعة المعجم" مقاربة تقوم بوضع عدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهو ذو هدف أساسي يتمثل في الحصول على كل المعطيات والمعلومات التي يقدمها "علم المعاجم" Lexicologie من أجل استغلالها والاستفادة منها لإنجاز المعجم المراد حسب الهدف المسطر من هذا المعجم". وتتمثل تلك الخطوات في:

1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها؛

2- اختيار المداخل؛

3- ترتيب المداخل وفق نظام معين؛

4- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل؛

5- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس.

ويتميز علم "صناعة المعاجم" عن "علم المعاجم" في الموضوع والمادة والتطبيق، إلا أن هذا التمايز لا يجعلنا نغفل عن العلاقة الوطيدة بين العلمين، فلا يمكن أن تقوم صناعة معجمية من دون أساس نظري من علم المعاجم.



المحاضرة الثامنة: مفهوم المعجم.

بما أن موضوع صناعة المعاجم هو المعجم اللغوي، فيتعين علينا أن نفيض فيما يتعلق بمفهوم المعجم وقضاياه.

1- **تعريف المعجم:** يعرف "إيغور ميلتشوك" المعجم فيما يلي: «نسمي معجم لغة ما، مادة معجم اللغة التي تتخذ شكل تحديد جزء هام من لكسيمات، حيث يقدم المعلومات الضرورية عن كل لكسيمة». من خلال هذا التعريف يرى "ميلتشوك" أن المعجم جزء هام من ليكسيمات اللغة الطبيعية، فهو لا يقبل جميع مفردات اللغة، وليس بإمكانه أن يؤرخ لمفردات لغة ما، وعليه تقديم المعلومات الضرورية عن كل لكسيمة. والمعجم هو ذلك الكتاب الضخم الذي يضم مفردات اللغة المتداولة من قبل عشيرة لغوية ما، مرتب على نظام أبجدي.

ويرى الباحثان "بول فيبر"، و"كريستان بايلون"، أن المعاجم هي أولا وقبل كل شيء موضوعات مصنوعة ومرتبة وأدوات بيداغوجية. ويضيف الباحثان أن المعاجم تختزل بين دفتيها المعرفة الإنسانية. ويذهب إلى هذا الرأي المعجمي الفرنسي "جورج ماتوري" G.Matoré، حيث يعد المعجم صورة تعكس الخصائص الثقافية والحضارية لأمة ما، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية تعبر عن تجارب وخصائص أمة من الأمم. إلا أن لهذا الرأي نظرة مخالفة من طرف "دوبوف" إذ يرى أن القاموس لا يعكس حقيقة اللغة برمتها وما تنتجه المجموعات اللغوية، لأنه يكتفي بالمدون والمسجل، ويقول بعدم وجود أو استحالة معجم شامل وجامع ومفضي لجمع مفردات لغة ما.

وفي تعريف المعجم ندرج كذلك تعريف "كريستال دافيد"، لأنه في رأينا تعريف شامل ودقيق ومتضمن لكل ما يتعلق بالمعجم، حيث يقول: «يمكن تعريف المعجم بأنه عبارة عن قائمة من المفردات ومشتقاتها وطريقة نطقها، حريته وفق نظام معين، مع شرح لها، أو هو عبارة عن كتاب يحتوي على كلمات حريته ترتيبا معينا مع شرح لمعانيها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات علاقة بها سواء أكانت تلك للشروح أو المعلومات باللغة ذاتها أو بلغة أخرى».

يفهم من هذا التعريف للمعجم أن المعجم له محتويات وعناصر يتكون منها، ويتميز بخصائص معينة تحدده، وله أنواع يتألف منها، وله وظائف يؤديها. وسنتناول كل هذه العناصر بالشرح والتوضيح

فيما سيأتي، ولكن قبل هذا يجب أن نقف عند مفهوم المعجم في الثقافة العربية ونتناول ما أثير حوله من آراء ومفاهيم.

فقد استعمل أغلب المعجمين العرب مصطلح "معجم" للدلالة على مفهوم المعجم عند الغربيين وهو عندهم «Dictionary»، وأهم دليل على ذلك هو تسمية بعض المعاجم العربية الحديثة بذلك، كالمعجم الوسيط، والمعجم الكبير، والمعجم العربي الأساسي وغيرها. وقد عرفه المعجم الوسيط بأنه: «ديوان لمفردات اللغة مرتب على حروف المعجم، وحروف المعجم، وحروف الهجاء»، أنه مصطلح يطلق على الكتاب المعروف ويطلق على حروف المعجم، ويطلق كذلك على حروف الهجاء، أما المعجم العربي الأساسي فيعرفه بـــ: «بأنه كتاب يضم المفردات اللغوية مرتبة ترتيبا معينا، ويقدم شرحا لهذه المفردات، أو يذكر ما يقابلها بلغة أخرى».

ويعرفه "علي القاسمي" بأنه كتاب يحتوي على كلمات منتقاة مرتبة ترتيبا هجائيا، مع شرح لمعانيها، ومعلومات أخرى ذات علاقة بها سواء أأعطيت تلك الشروح والمعلومات باللغة ذاتها أم بلغة أخرى. وفي الثقافة العربية شاع كذلك إلى جانب كلمة "معجم" كلمة "قاموس" التي تعين في اللغة البحر العظيم، وكان قد أطلقه "الفيروز أبادي" تسمية لمعجمه "القاموس المحيط" إشادة به وتنويها له، لما امتاز به من إيجاز وضبط ودقة إلى جانب غزارة مادته، وأصبح هذا المصطلح مرادفا لكلمة "معجم" إلى الحد الذي سمي به معجميون معاجمهم، فقد ألّف اللساني "عبد السلام المسدي" كتابا سماه "قاموس اللسانيات"، وهو في الحقيقة، قائمة من المصطلحات مرتبة ترتيبا ألفبائيا عربيا وبغير اللغة العربية.

ونحن نعرّف "المعجم" ونتعرض لخصائصه ومكوناته، يتوجب علينا أن نشير إلى أمر هام وهو أن الغربيين، قد فرقوا بين مفهومين أساسيين، فالأول يعني المجموع المفترض واللامحدود من الألفاظ التي تملكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، وهو ما اصطلح اللسانيون على تسميته بالإنجليزية lexicon وبالفرنسية lexique. والمفهوم الثاني هو مجموعة من الألفاظ المختارة المرتبة في كتاب ترتيبا معينا، مع تقديم معلومات لغوية أو موسوعية عنها، وهو ما اصطلح عليه الإنجليزية Dictionary. وعندما واجه اللغويون العرب المعاصرون هذا الفرق بين المفهومين، ارتأى بعضهم الاستفادة من اللفظين المترادفين "معجم" و"قاموس"، فخصص المفهوم الأول لكلمة "معجم"، وترك كلمة "قاموس" للمفهوم الثاني.

ومن اللسانيين العرب الذين يستعملون "معجم" و "قاموس"، بمعنيين مختلفين "عبد العلي الودغيري" الذي يستخدم كلمة "معجم" للدلالة على المجموع المفترض أي الموجود بالقوة لا بالفعل واللامحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، أو يمكن أن تمتلكها احتمالا بفعل القدرة التوليدية الهائلة للغة"، وهكذا "معجم" مقابل lexique. ويستعمل كلمة "قاموس" للتعبير عن كل كتاب يجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة ويخضعها لترتيب وشرح معين.

ولكن عموما وما هو شائع وما هو عليه أغلب اللغويين العرب المحدثين، أنه لا فرق بين لفظتي "معجم" و"قاموس"، فهما لفظتان مترادفتان، ونحن عندما نكون بصدد الحديث عن مفردات لغة ما، فإننا نشير إليه بلفظه فنقول "معجم لغة ما" أو "معجم قوم ما"، أما إذا أردنا "المعجم المعروف" فإننا نطلق لفظة "المعجم" بالتعريف وبالإطلاق.

2- **بعض المصطلحات اللصيقة بمصطلح المعجم:** وبغرض رفع اللبس عن كل ما يكتنف مصطلح "معجم" من ملابسات فإنه ينبغي أن نفرق بينه وبين بعض المصطلحات العربية اللصيقة به بسبب إفرازات علم اللغة الحديث عند الغربيين، "فالمعجم" يختلف عن قائمة المفردات" دون نص أو تعريفات وهو ما يطلق عليه بالإنجليزية Glossary، ويتميز المعجم كذلك عن "مخصص الألفاظ Vocabulary الذي يهتم بمفردات موضوع معين مثل الطائرة أو الطقس أو الكهرباء. وللمعجم صلة بالموسوعة Encyclopedia دون أن يلتحم بها، لأن الموسوعة تعنى بمواضيع مختارة يمكن أن تنظمها تنظيما ألفبائيا، مثل المعجم، أو أن تعالجها لغويا ومعرفيا مع التركيز على الموضوع المدروس والتوسع فيه.

ملخص المحاضرة: إن المعجم هو كتاب أو ديوان يضم مفردات لغة ما ويرتبها ترتيبا معينا، ويقابل هذه المفردات بشرح من الشروح بلغة المداخل أو بلغة أخرى. وبهذه الخصائص مجتمعة يختلف المعجم عن بعض المصطلحات اللصيقة به كقائمة المفردات، والموسوعة، ومخصص الألفاظ. ويرادف المعجم لفظ القاموس أحيانا في العربية، إلا أن البعض ميز بينهما، فخصص المعجم لألفاظ اللغة عموما، والقاموس للكتاب الذي يضم مفردات اللغة ويعمل على شرحها.



المحاضرة التاسعة: مكونات المعجم.

يمكننا أن نجمل مكونات المعجم في أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

1- مادة المعجم، 2- المداخل، 3- الترتيب، 4- الشرح أو التعريف.

وفيما يلي شرح موجز لهذه العناصر:

1- **مادة المعجم:** ونقصد بمادة المعجم الكلمات أو الوحدات المعجمية التي يجمعها المعجمي، ثم يرتبها ويشرح معناها، يضاف إلى ذلك طريقة النطق والمشتقات. وهذه المادة تختلف من معجم لآخر، تبعا للهدف الذي يسعى إليه واضع المعجم، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، أو الذين يستعملون المعجم، أو الوظيفة التي يرى أن المعجم ينبغي أن يحققها، ومن هنا اختلفت المعاجم وتعددت تبعا لما يسعى إليه المعجمي من وضع معجمه، فهناك المعاجم الأحادية اللغة، والثنائية اللغة والتاريخية والوصفية، كما سنرى فيما بعد. وكما أن المادة المعجمية تختلف من حيث طبيعتها فهي تختلف كذلك من حيث الكم، فالمعجم الذي يوجه إلى طلاب المدارس غير المعجم الذي يوجه لطلاب الجامعات مثلا. ومعنى هذا أن مادة المعجم تضيق وتتسع، فتكون مادة لغوية خاصة أو عامة، وكل ذلك تبعا لما يضعه واضع المعجم في حسبانه في الهدف من تأليف معجمه. وكل ذلك يعني أن مادة المعجم عنصر غير ثابت، بل يختلف باختلاف الغرض منها ومن يستعملها.

2- **المداخل:** تتمثل في الوحدات التي ستوضح تحتها بقية الوحدات المعجمية الأخرى، أو هي المادة المعجمية التي تتألف، عادة في المعاجم اللغوية، من الكلمات المشتقة وغير المشتقة. وغالبا ما يتكون هذا المدخل في مثل هذا النوع من المعاجم من الجذر (Root) الذي يمثل البنية الأساسية للكلمات والمشتقات، فمثلا مداخل كلمات مثل: المعجم، الإعجام، المتعجم، هو الجذر (عجم)، وهكذا في بقية المداخل.

أما في المعاجم غير اللغوية، مثل الموسوعات ودوائر المعارف أو غيرها فقد تختلف المداخل، إذ تنطوي المادة الموسوعية تحت مداخل خاصة بأسماء الموضوعات لمصطلحاتها الشائعة دون النظر إلى الجذر.

ويتكون المدخل في اللغة العربية واللغات السامية غالبا من حروف ثلاثة صامتة تمثل الجذر، أما في غير العربية مثل اللغات الهندية أوروبية، فقد يتكون من الصوامت والصوائت، وعادة ما يرمز الجذر إلى المعنى المعجمي للكلمة.

3- **الترتيب:** ويقصد به ترتيب المداخل، وكذلك ترتيب المشتقات، وله مظهرات، مظهر خارجي، ومظهر داخلي:

أ- الترتيب الخارجي: هو إجرائي يتعلق بالمدخل ولا يسلم من التعقيد والسلبيات فهو ناشئ عن مبادرات لها أسبابها العلمية والتربوية والجمالية. والمعاجم العربية قد تعدد ترتيب مداخلها، فلقد نظم "الخليل" مداخل كتاب "العين" اعتمادا على مخارج الأصوات من الحلق إلى الشفتين وعلى عملية التقاليب. ثم جاء "الجوهري" بترتيب المداخل حسب الحرف الأخير من الوحدة المعجمية، وقد دعاه إلى ذلك جانبان، أحدهما فني يتمثل في التيسير على الشعراء أمر قافيتهم، والثاني علمي يتعلق بخصائص الصرف العربي، حيث أن الحرف الأخير من الوحدة المعجمية الأساسية الدنيا المجردة كثيرا ما يظل ثابتا مستقرا في حال بناء واحدة، وذلك في الأسماء والصفات التي تتغير حركة فائها وعينها، مقارنة بثبات حركة لامها. ولقد استعيض عنه بالنظام الألفبائي في المعاجم التي كانت تعتمده أساسا، مثل لسان العرب المحيط، والصحاح في اللغة والعلوم.

ثم انتقل الترتيب إلى النظام الألفبائي حسب أوائل الأصول في العربية بدء بمعجم أساس البلاغة للزمخشري، وصولا إلى المعاجم العربية الحديثة.

والنظام الألفبائي سائد في كل المعاجم المعاصرة، ولكنه لا يعبر عن العلاقات المعجمية وحقولها الدلالية المباشرة في المعاجم الأوروبية، مع التأكيد على أهمية هذه العلاقات في استجلاء المعنى، ومن ذلك لفظة: Society، Dissociation، Association، فهي مرتبة في الحرف (A) و(D) و (S)، وهي مترابطة في المعنى وينطلق من Society، ولكن الحال أهون في المعجم العربي، فمنذ القديم تفطن العلماء أصحاب المعاجم إلى ضرورة حشد الكلمات تحت جذر واحد الذي يجمعها في معنى واحد.

ب- الترتيب الداخلي: يمثل الترتيب الداخلي مظهرا نظريا وتطبيقيا وعلميا وتربويا يستحق الاهتمام، فهو ينقسم إلى قسمين:

الترتيب بالاشتراك: ويعني تخصيص مدخل واحد مشترك للتعبير عن معان عدة، من ذلك أن مدخل "سيارة" يستعمل في مدخل واحد للدلالة على مدلولات ثلاثة على الأقل منها: القافلة والمشاة من الجيش والعربة العصرية. وأغلب المعاجم العربية القديمة والحديثة مبنية على هذا النوع من الترتيب لسببين: أحدهما نابع من قانون الاقتصاد في اللغة التي تعبر عن مدلولات لا تحصى بأشكال محدودة مشتركة، وأما السبب الآخر، فهو يقر أن الوحدة المعجمية وحدة لغوية لها أصل دلالي ثابت لا يتغير، وله مدلولات ثانوية متصلة بالأصل تستخلص من الاستعمال أو السياق، وعلى هذا الأساس يعتمد مدخل "سيارة" واحدا للتعبير عن المعاني الثلاثة المذكورة أعلاه.

الترتيب بالتجنيس: فهو يخصص مداخل متعددة كلما تعددت معاني الوحدات المعجمية، فمدخل "سيارة" يتطلب مداخل ثلاثة: سيارة (1) وسيارة (2) وسيارة (3) باعتبار أن الوحدة المعجمية وحدة مستعملة بحسب سياقها، وبالتالي فإن الاشتراك بحسب ما يولد منها السياق من مدلولات، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى ثراء اللغة ونموها وتنوعها. على أن الدارسين لعلم المعاجم وصناعته يشيرون إلى أهمية ترتيب المعلومات وترتيب المعاني والشروحات في النص المعجمي، ويتفقون على أن هذا الترتيب لابد أن يخضع لنظام عام من المعجم اللغوي بأكمله، حيث ترتب الأفعال والأشياء والصفات وبقية المشتقات الفعلية أو الاسمية مثلا، طبقا لقاعدة تقول: إن المعاني أو الدلالات الحسية تأتي قبل المعاني أو الدلالات المجردة، وأن الكلمات ذات المعنى الحقيقي تأتي قبل الكلمات المجازية، وهكذا. ومعنى ذلك أن الأفعال تأتي قبل الأسماء والصفات بعد الأسماء، وفي جميع الأحوال لابد أن يخضع الترتيب الداخلي تحت المدخل الواحد لنظام ثابت مما يسهل على مستعمل المعجم أن يعثر على ما يريد بسهولة ويسر.

4- **الشرح أو التعريف:** والمقصود به شرح المعنى، أو بيان دلالة الكلمة أيا كان نوعها، ويتفق علماء اللغة والمعاجم قديما وحديثا على أن يكون هذا الشرح أو التعريف بالمعنى واضحا لا لبس فيه ولا غموض. ويستخدم علماء المعاجم العربية مصطلح "الإبهام" للدلالة على غموض الشرح، سواء كان هذا الغموض في عبارة الشرح نفسه، أو نتيجة لاستخدام المعجمي لألفاظ هي في نفسها تحتاج إلى شرح، وهو ما يطلق عليه علماء المعاجم المعاصرون مصطلح "الدور".

ويقع ذلك غالبا عندما يشرح المعجمي كلمة "ما" بمرادف لها قد يكون معروفا أو غير معروف، أو أن الفروق الدلالية بين المترادفات غير واضحة لمن يستعمل المعجم بمعنى أنه إذا كان تعريف الكلمة (س) يتضمن الكلمة (ص) فلا يجوز أن تشمل تعريف (ص) على (س).

ويمكن تجنب "الدور" إذا عرفنا الكلمة الأصلية أو الأساسية تعريفا أوليا لا يشتمل على المعاني المترادفة أو المجازية، مثال ذلك كلمة "الراوية" لها معنيان:

أحدهما: وهو الأصلي بمعنى الناقة التي تحمل الماء في القافلة، والثاني هو المعنى المجازي، ويدل على الرجل الذي يروي الشعر أو القصص، ومنه جاء راوي اللغة أو رواية اللغة عن علماء العربية القدماء.

وعلى الرغم من أن علماء المعاجم واللغة يرون أن شرح المعنى المعجمي من أشق المهام التي تلقى على عاتق واضع المعجم، إلا أنهم وضعوا شروطا عامة ينبغي على واضع المعجم أن يلتزم بها إذا أراد أن يكون شرحه أو تعريفه للمعنى واضحا لا إبهام فيه، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1- إحكام ضبط نطق الكلمة.
2- ذكر الشائع المشهور من المعاني دون المهجور غير المعروف.
3- ترتيب المعاني الأصلية قبل المعاني المجازية.
4- عدم استخدام كلمات لم يسبق شرحها في المعجم.
5- عدم استخدام التعريف والشرح الدوري بالمرادف.

ملخص المحاضرة: يتكون المعجم من أربعة عناصر أساسية هي: المادة اللغوية ونعني بها مادة المعجم الكلمات أو الوحدات المعجمية التي يجمعها المعجمي، والعنصر الثاني وهو المداخل المعجمية وهي عناوين النصوص. والعنصر الثالث وهو ترتيب المداخل وفق طرق متعددة تقرها الصناعة المعجمي وهو ينقسم إلى ترتيب داخلي وخارجي، وأخيرا مقابلة هذه المداخل بشرح ضروري يفي بحاجات الألفاظ.



المحاضرة العاشرة: وظائف المعجم.

من الوظائف المهمة التي يؤديها المعجم ما يلي:

أولا- شرح المعنى: ويكون بطرق أساسية وطرق مساعدة، فالأساسية تتمثل في: الشرح بالتعريف، وبتحديد المكونات الدلالية، وبذكر سياقات الكلمة والشرح بذكر المرادف أو المضاد.

أما الطرق المساعدة للشرح فتتمثل في: استخدام الأمثلة التوضيحية، والتعريف الاشتمالي والتعريف الظاهري واستخدام الصور والرسوم.

ثانيا- بيان النطق: من الوظائف التي يؤديها المعجم كذلك بيان صور نطق الكلمة، وذكر الصحيح منها وغير الصحيح، وقد استخدمت المعاجم العربية طرقا مختلفة لأجل تحقيق هذه الوظيفة، منها: الضبط بالكلمات والضبط بالوزن أو المثال، والضبط بالنص. والمعاجم العربية المعاصرة تعتمد على هذه الوسائل بالإضافة إلى الضبط بالشكل.

ثالثا- بيان الهجاء: تختلف اللغات في ضبط قوانين هجائها وقواعد إملائها، فلغات مثل الفرنسية والإنجليزية يختلف أحيانا رسمها عن نطقها، لذا يحتاج الكاتب إلى مراجعة معاجم هذه اللغات للتأكد من رسمها وإملائها، مثل كلمة Sign "علامة" زيد فيها « g » « bought » باع، زيد فيها « gh » وغيرها كثير. أما العربية، فيغلب في كتابتها مطابقة هجائها ورسمها لنطقها، إلا في بعض الحالات المحددة. فالمعجم يقدم للقارئ والمستعمل عموما صورة الكلمات كما هي مستعملة في اللغة.

رابعا- التأصيل الاشتقاقي: هو بيان أصل الكلمة لغويا، وصوتيا ودلاليا، ويدخل تحت هذا:

1- بيان ما إذا كانت الكلمة أصيلة أو مقترضة من لغة أجنبية.

2- بيان مقابلاتها في العائلة اللغوية مع ذكر معانيها.

3- بيان المعنى العام للجذر.

وهذه الوظيفة مهمة جدا في المعاجم التأصيلية والتاريخية التي ترصد أصل الكلمات وتغير أصواتها ومعانيها.

خامسا- بيان المعلومات الصرفية والنحوية: تحرص المعاجم على إعطاء المعلومات النحوية والصرفية الضرورية المتعلقة ببعض المداخل بالقدر الذي يهم مستعمل المعجم، وهذه المعلومات تتمثل في:

1- بيان معاني الصيغ الصرفية.

2- في العربية، ذكر تصريف الفعل الثلاثي المجرد مع ما يطرأ عليه من تغيير في الماضي والمضارع.

3- ذكر جنس الذي يشير إليه اللفظ، مثل رأس "مذكر"، و"سبيل" تذكر ويؤنث.

4- ذكر صيغ جمع التكسير.

5- بيان نوع الفعل من حيث التعدي واللزوم ، والنص على حرف الجر الذي يلي الفعل.

سادسا- بيان معلومات الاستعمال: وهي وظيفة مهمة لأنها تبين مستويات استعمال اللفظ، ويكون ذلك بتقديم المعلومات التالية:

1- القدم والحداثة: كقولهم: مهجور، حديث، مستحدث.

2- درجة الشيوع: كقولهم: نادر، جار في الاستخدام.

3- تقييد الاستخدام: كقولهم: محظور، مبتذل، مقبول.

4- إقليم الاستخدام: شامية، عراقية، حجازية ...

سابعا- تقديم معلومات موسوعية: لا يكاد يخلو معجم قديم أو حديث من بعض المعلومات الموسوعية التي لا تتعلق بالألفاظ بل بالأشياء في العام الخارجي، ومن هذه المعلومات الموسوعية، معلومات عن:

- بعض الأعلام والأماكن والحيوانات والنباتات.
- بعض الأحداث التاريخية والظواهر الجغرافية والكونية.
- بعض المصطلحات الدينية.

ملخص المحاضرة: يؤدي المعجم وظائف مهمة تساهم في تحقيق الهدف الذي أنجز من أجله . وهذه الوظائف تساهم في التعريف بمفردات اللغة تعريفا مفيدا، مما يجعل المعجم يحقق أغراضه التربوية واللغوية والعلمية والحضارية. وهذه الوظائف تتمثل في: الشرح، وضبط النطق والهجاء، ووظيفة بيان مستوى استعمال اللفظ، ووظيفة التأصيل الاشتقاقي، ووظيفة تقديم معلومات نحوية وصرفية ، ثم وظيفة تقديم معلومات موسوعية إن وجدت حول اللفظ.



المحاضرة الحادية عشر: معايير تصنيف المعاجم.

إن المعاصرين من علماء اللغة والمعاجم يختلفون في تصنيف المعاجم وأنواعها، وهذا بالنظر إلى بعض العناصر والأهداف التي يسعى المعجمي إلى تحقيقها، أو غير ذلك من المعايير. ومن هذه المعايير ما يلي:

أ- معيار المادة المعجمية: إن المعاجم تختلف إلى الحد الذي يظهر فيه بعض المعاجم على المستوى النظري لا وجود لها في فن صناعة المعاجم، أو على الأقل نادرة الوجود مثل المعجم المعياري، وهو نوع من المعاجم يقرر القواعد ويحدد الصواب والخطأ في الاستعمال ويقابله المعجم الوصفي الذي يثبت المادة اللغوية كما تستعمل فعلا.

ب- معيار المدخل: وإذا أخذنا بمعيار المدخل أو المداخل من حيث كثافتها أي كم مفردات اللغة التي أدرجت في المعجم أو كم المعاني التي أدرجت تحت هذا المداخل، أو عدد اللغات التي استعملها المعجم، وخاصة في المعاجم متعددة اللغة، أو الفترات الزمنية التي يغطيها المعجم في المعاجم التاريخية والوصفية، فسنجد أننا أحيانا نستخدم مثل تلك المعايير لوضع صورة لمعجم مثالي قد لا يتحقق من وجهة نظر فن صناعة المعجم.

ج- معيار الهدف: إن معيار الهدف أو الأهداف التي يسعى المعجم إلى تحقيقها من وضع المعجم تأتي في مقدمة المعايير الواضحة التي يمكن على أساسها تصنيف المعاجم، ذلك لأن هذا المعيار يستطيع أن يساعد واضع المعجم على اتخاذ القرارات المناسبة الصحيحة في اختيار المادة المعجمية والمداخل والترتيب وطرق الشرح والتعريف. وحتى من وجهة النظر التجارية فإن ناشر المعجم يتخذ قراراته في تصميم المعجم بناء على نوع المستفيدين من المعجم، فيسعى إلى تلبية احتياجاتهم في هذا الخصوص.

ويعد معيار الهدف من المعايير التي استقرت وأجمع عليها علماء اللغة والمعاجم، حيث يقول المعجمي ريد « Reyd » في مقال نشره في العدد العاشر من سلسلة اتجاهات معاصرة في علم اللغة: «يجب على المعجمي أن يوجه عمله لأهداف خاصة على ضوء مجموعة القراء الذين يفكر في خدمتهم».

وبناء على معيار الهدف يمكن تصنيف المعاجم إلى سبعة أنواع متقابلة هي:

1- معجم للناطقين بلغة المدخل مقابل للناطقين بلغة الشرح والتعريف.
2- معجم للصحفي مقابل لمعجم للهجة العامية.
3- معاجم لاستعمال الناس مقابل معاجم للترجمة الآلية.
4- معاجم لاستخدام لغة أجنبية مقابل معاجم لفهم هذه اللغة.
5- معاجم تاريخية مقابل معاجم وصفية.
6- معاجم لغوية مقابل معاجم متخصصة.

ونلاحظ من هذا التصنيف أن الأنواع الأربعة الأولى تتصل بالمعاجم الثنائية اللغة في حين أن الأنواع الثلاثة الأخيرة نتصل بالمعاجم الأحادية أو الثنائية اللغة على حد السواء.

ويستطيع المعجم الثنائي اللغة أن يجمع بين عدد من هذه المعاجم طبقا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فمثلا يستطيع معجم ثنائي اللغة (إنجليزي/عربي) أن يصمم لمساعدة مستعمل للمعجم على التحدث بإحدى المعاني العربية المعاصرة، ونلاحظ أن هذا المعيار قد سمح بظهور نوع من المعاجم لم يكن معروفا من قبل في تاريخ صناعة المعجم هو معاجم لاستخدام اللغة الأجنبية والتعبير بها مقابل معاجم للاستيعاب والفهم. وكذلك معاجم للترجمة الآلية، وهذا نظرا للتطورات التي يشهدها مطلع القرن الحالي في وسائل الإعلام والاتصال والعلاقات الدولية، فقد أدت إلى ظهور اتجاه جديد في تعليم اللغات الأجنبية يؤكد على استخدام هذه اللغات في الاتصال والتعبير والتفاهم، ومن ثم شهد حقل تعليم اللغة الأجنبية أساليب وطرقا جديدة، وكل هذه الوسائل بلورت معاجم ثنائية اللغة مواكبة لهذا الاتجاه الجديد.

ملخص المحاضرة: إن وضع المعاجم في الصناعة المعجمية مرتبط بأهداف يتعين على المعجمي أن يلم بها حتى ينجز معجمه في ضوئها. ومن المعايير المعتمدة في الصناعة المعجمية اليوم معيار الهدف، أي إنه على صانع المعجم أن يجيب على أسئلة من نوع من أقصد بتأليف المعجم، وتبعا لذلك يكون المحدد في اختيار مدونة المعجم، ومداخله، وطريقة ترتيبها، ثم ما هي طرق الشرح المعتمدة فيه.



المحاضرة الثانية عشر: أنواع المعاجم.

إن التآليف المعجمية ضاربة في القدم وعريقة عراقة المجتمعات والحضارات، وقد تطورت تبعا للتطورات الحضارية والعلمية والفكرية واللغوية. وفي الوقت المعاصر يعرف التصنيف المعجمي تنوعا وتطورا يواكب تنوع وتطور مناهج الحركة المعجمية، حيث ظهرت أشكال جديدة من المعجمات في العصر الحديث، ومن أهم هذه الأشكال:

1- **المعجم الأحادي اللغة:** وهو أشهر المعاجم وأكثرها، وهو المعجم الذي يستخدم لغة واحدة، أي تكون الكلمات المرتبة من اللغة نفسها المستخدمة في الشرح أو التعريف، عربي عربي، أو إنجليزي إنجليزي، وتندرج المعاجم العربية القديمة تحت هذا النوع من المعاجم.

2- **المعجم الثنائي اللغة:** وهو المعجم الذي يستخدم في الشرح أو التعريف لغة غير لغة المداخل أو المفردات، إنجليزي عربي أو العكس، مثل معجم المورد لمنير البعلبكي، أو غيره.

3- **المعاجم الوصفية:** شاع في الربع الثاني من القرن العشرين المنهج الوصفي لمقابلة المنهجين السائدين: المنهج التاريخي والمنهج المعياري، حيث دعت الوصفية إلى دراسة اللغة كما هي: لا كما يجب أن تكون كما في المعيارية، وفي بيئة مكانية معينة، وفي حقبة زمنية محددة لا على مر العصور كما في المنهج التاريخي. وظهرت على إثر هذا المنهج المعجمات الوصفية التي تصف اللغة كما هي دون إخضاعها لمعايير، ودون إصدار أحكام عليها. ولم يلتزم المنهج الوصفي أصولا ثابتة، بل تفرع إلى طرائق بعضها اتسع في ميدان الدرس، وبعضها ضيق ميدانه حتى صار بعضهم يكتفي بدراسة الاستعمال اللغوي عند شخص معين في زمان ومكان معينين.

فظهرت على إثر الوصفية، معجمات الفترات، أو معجمات المراحل التي تصف الرصيد اللغوي للغة ما في مرحلة معينة، فهذا يشمل معجمات الفترة الواحدة التي قد يجردها البحث من تاريخ أي لغة، مدعيا أنها تمثل وحدة واحدة لا تباين في سماتها، ولا في تغير خصائصها، وقد تكون هذه المرحلة قديمة تغطي عصرا من العصور السابقة، كما قد تكون هذه المرحلة حديثة فيسمى المعجم حينها معاصرا.

كما خرجت من الوصفية معجمات تقتصر على دراسة اللغة عند أدب أو شاعر ما من ذلك معجم لغة دواوين "شعراء المعلقات العشر". والملاحظ أنه لم ينجز في العربية الفصيحة معجم تناول فترة زمنية محددة سواء أكانت الفترة قديمة أو حديثة.

وقد حازت اللهجات بالحظ الأوفر من عناية الوصفيين، فظهر في بلدان عربية أعمال معجمية تعنى بالعاميات في بلدانها، فمثلا في لبنان ظهر عملان بمنهجهما الوصفي، ويندرج هذا العملان تحت موضوع واحد هو وصف اللهجة اللبنانية في قطاع جغرافي معين، فقد قام الشيخ "أحمد رضا" بتصنيف الألفاظ العامية للهجة لجبل عامل والساحل، وما يليه من سفوح لبنان، في كتابه "قاموس رد العامي إلى الفصيح" عام 1952، وصنف "أنيس فريحة" ألفاظ قرية رأس المتر في كتابه "معجم الألفاظ العامية" عام 1947، بالإضافة إلى معاجم أخرى في اللهجات العربية المختلفة.

وقد قام المستشرق الألماني "هانيز فير" الذي كان مهتما بتطور اللغة العربية في العصر الحديث، فألف في أعقاب الحرب العالمية الثانية معجما للمفردات العربية المستخدمة في الكتابات الحديثة، وبعد سنوات قليلة اشترك مع المستشرق الأمريكي "متليون كون" في ترجمته إلى اللغة الإنجليزية بعد أن نقحاه وتوسعا في مادته اللغوية، ونشر هذا المعجم عام 1961 ثم أعيد طبعه عام 1966 تحت اسم معجم للغة العربية المكتوبة في العصر الحديث.

وقد جمعت مادة هذا المعجم على مراحل متعددة من الصحف والدوريات المصرية والإذاعة في الفترة من 1940-1948، كما اعتمد أيضا على كتابات بعض الأدباء والكتاب أمثال طه حسين، محمد حسين هيكل، وتوفيق الحكيم، ومحمود تيمور.

4- **المعجم الموسوعي:** وهو نوع من المعاجم لا يقف عند حدود شرح المفردات ومعانيها، وإنما يتجاوز ذلك إلى معلومات أخرى غير لغوية مثل ذكر أسماء بعض العلماء والأدباء والمفكرين والفلاسفة وتواريخ ميلادهم ووفاتهم وبعض أعمالهم، كما يشير إلى أسماء المواضع والبلدان، وكذا بعض الآراء والنظريات العلمية والأدبية، وغير ذلك. ويمكن أن نصنف معجم "المنجد" الذي أصدره الأب لويس المعلوف اليسوعي عام 1908 لأول مرة تحت هذا النوع من المعاجم، وكان منهجه في فصل المادة اللغوية عن المادة الموسوعية في مجلد واحد.

ويفرق علماء اللغة والمعاجم بين المعجم اللغوي والمعجم الموسوعي بناء على كم المعلومات غير اللغوية في كل منهما.

ويذكر "وليم ويتني" صاحب "معجم القرن" الذي يعد أول معجم موسوعي في الولايات المتحدة الأمريكية من نوعه في اللغة الإنجليزية، حيث يذكر ثلاث خصائص تمتاز بها المعلومات الموسوعية، تتمثل فيما يلي:

1- اشتمالها على أسماء الأعلام من الأشخاص ومواضع وأعمال أدبية.

2- احتواؤها على فروع المعرفة المختلفة.

3- معالجتها للحقائق معالجة شاملة.

5- **المعجم الموضوعي:** هو نوع من المعاجم يختلف في ترتيب المفردات ونوعها وكمها، إذ يرتب المفردات وفق الموضوع أو المعاني التي تتصل به، أي أنه يلتزم بوضع المفردات المتصلة بموضوع واحد في مكان واحد، مثل الألفاظ الخاصة بأعضاء جسم الإنسان أو القرابة أو الألوان أو الطعام أو الشراب ...الخ.

ويطلق على هذه المعاجم كذلك المعاجم المتخصصة ويمكن عدها تطورا لمعجمات المعاني أو معجمات الموضوعات التي هي من أقدم أشكال المعجمات التي عرفت قديما، إلا أنها شاعت وتطورت في العصر الحديث ولاسيما بعد انتشار دراسات علم اللغة الاجتماعي التي ركزت على تصنيف اللغات وفق فئات متنوعة من اجتماعية وعلمية ومهنية وعمرية وغيرها. فأصدرت المعجمات المتخصصة بمختلف فروعها منذ الربع الثاني من القرن العشرين عندما أصدر محمد شرف معجما في أسماء النبات عام 1926، كما أصدر في العام ذاته معجما في العلوم الطبية والطبيعية، وأخرج أمين معلوف "معجم الحيوان" عام 1932، ثم أصدر مصطفى الشهابي معجم الألفاظ الزراعية عام 1943، وهكذا توالت معاجم المصطلحات في مجالات متعددة واختصاصات متنوعة نذكر منها في مجال الأدب واللغة "المعجم الأدبي" لجبور عبد النور" (1979) ومعجم المصطلحات الأدبية لإبراهيم فتحي (1986)، وغيرها.

وقد عرفت اللغة العربية بوادر هذا النوع من المعاجم منذ بداية حركة جمع اللغة، وذلك في صورة رسائل معجمية صغيرة لا تتعامل إلا مع المفردات المتصلة بموضوع واحد، مثل "رسالة في البئر" أو خلق الإنسان أو "الإبل" أو "المطر"...الخ، ولعل أكبر معجم يمثل هذا النوع من المعاجم في اللغة العربية، هو معجم "المخصص" لابن سيدة (ت 458هـــ)، كما نجد نموذجا صغيرا لهذا النوع من المعاجم في كتاب فقه اللغة وسر العربية للثعالبي (ت 429هـــ).

ويدرس علم اللغة المعاصر الأسس النظرية والتحليلية لهذا النوع من المفردات التي تتصل بموضوع واحد وفق النظرية العلمية التي تعرف باسم "نظرية الحقول الدلالية".

6- **المعجم التاريخي:** وهو معجم لا يتقيد بفترة زمنية معينة، أو مكان محدد مثل المعجم الوصفي، وإنما ينظر إلى المراحل المختلفة التي مرت بها حياة اللغة نظرة شاملة، وخاصة من ناحية الاستعمال بحيث ينتهي إلى ترتيب التطور في استعمال المفردات من حيث المعنى والمبنى منذ أقدم العصور حين العصر الذي يتم فيه عمل المعجم. وتمثل الشواهد على الاستعمال، مرتبة مقابل كل استعمال، حجر الزاوية في مثل هذا المعجم، بحيث يجد الباحث فيه جميع معاني ومباني الكلمات أو المفردات التي تنتمي أو كانت تنتمي للغة ما في جميع مراحل حياتها.

ومعنى هذا أن المعجم التاريخي يقوم بسرد تاريخ الكلمات أو الوحدات اللغوية في إطار حياة اللغة، كما يوضح ميلاد المفردات والمعاني الجديدة واختفاء بعض المفردات من الاستعمال وزمان كل منها، كما يقارن بين المفردات من حيث أصلها داخل عائلة لغوية واحدة مثل مقارنة اللغة العربية بلغات العائلة السامية مثل الآرامية والسريانية والعبرية وغيرها من لغات هذه العائلة، أو مقارنة اللغات الأوروبية الحديثة بلغات العائلة الهندية الأوروبية وذلك من خلال حياة اللغة أو فترة زمنية معينة من مراحل حياتها.

ويمثل المعجم التاريخي الجانب التطبيقي لعلم اللغة التاريخي الذي ظهر نتيجة إيمان اللغويين بأن اللغة كالكائنات الحية التي تولد، وتنمو وتشب، وتهرم، ثم تموت، ورأوا انطلاقا من هذه الرؤية الطبيعية التطورية ضرورة وضع معجم تاريخي يساير كل لفظ من مولده إلى موته.

ويعد معجم أكسفورد التاريخي للغة الإنجليزية أفضل المعجم التاريخية، فقد استغرق تأليفه سبعين عاما قبل أن يتم في عام (1928)، وهو يسجل الكلمات كلها، منذ القرن السابع عشر حتى القرن

العشرين مع أشكال خطوطها وتطورها وتاريخ إيتمولوجيتها، كما ظهرت معاجم تاريخية أخرى في لغات أخرى كالفرنسية والهولندية والدانمراكية والسويدية والألمانية.

والمعجم التاريخي للغة العربية لم يظهر حتى الآن، إلا أنه ثمة محاولات بذلك في هذا المجال، حيث ينسب إلى المستشرق "فيشر" محاولة وضع أول معجم عربي تاريخي إلا أن المنية وافته قبل أن يكمل مشروعه، كما أن قيام الحرب العالمية الثانية أضاعت جهوده، ولم تبق منها إلا جذاذات غير مستوفاة، فنقلت المواد إلى مجمع فؤاد الأول للغة العربية كي يستعين بها في تصنيف المعجم التاريخي الذي يتهيأ لوضعه.

وقد حاول مجمع اللغة العربية في القاهرة تبني مشروع "فيشر" ووضعه في معجم شامل يستوعب اللغة في مختلف العصور، إلا أن هذا المعجم لم ير النور بعد، وقد اكتفى المجمع بإصدار "المعجم الكبير" وهذا نظرا لأن المعجم التاريخي يحتاج إلى أعمال تمهيدية لم يؤخذ بها بعد.

7- **المعجم التأصيلي الاشتقاقي:** ظهرت هذه المعجمات على إثر شيوع الدراسات المقارنة في حقل الأبحاث التاريخية وقد ظهرت نواة الدراسات اللغوية المقارنة في مؤلفات "كانينوس" خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الذي أذاع في أوروبا فكرة القرابة بين اللغات السامية، تلك القرابة التي اعترف بها العرب واليهود على السواء في العصر الوسيط، ثم شاع هذا النوع من المعاجم أكثر على إثر اكتشاف اللغة السنسكريتية عام 1786، فكان من نتائج هذه المقارنات علم اللغة المقارن، والتي تركز على دراسة أصول الكلمات ومعناها في اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، وتاريخها، مع بيان اللغة أو الأسرة المصدر، وشكل الكلمات عندما دخلت إلى اللغة الجديدة، مع بيان ما لحقها من تطور صوتي ودلالي، وإيضاح ومشتقاتها لمعرفة ما يمكن أن يشتق منها، ومعاني هذه الصيغ، وبيان العلاقات الاشتقاقية بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة واحدة.

ويعد معجم "بيلي" أقدم معجم تأصيلي اشتقاقي في اللغة الإنجليزية، حيث ظهر عام 1721، ثم قدم "جون جيمسون" معجما تأصيليا اشتقاقيا مرتبا تاريخيا عام 1808م، وهو معجم إيتمولوجي (تأصيلي) للغة الأسكوتلندية. أما في المعاجم العربية فإن العرب القدماء لم يفردوا كتبا خاصة يقصرونها على البحث في هذا الموضوع، إلا أنهم تعرضوا إلى ما دخل العربية من اللغات الأعجمية في ثنايا بعض الكتيبات أو الرسائل، ثم جاء "الجواليقي" في القرن السادس الهجري، فأفرد لهذا

الغرض كتابا بتمامه سماه "المعرب من الكلام الأعجمي"، ثم تتالت المؤلفات في هذا الموضوع، من ذلك شفاء الغليل للخفاجي.

أما في العصر الحديث، حيث النهضة العلمية في شتى مجالات الحياة، وشيوع الاتجاه التأثيلي. فقد شهد العمل المعجمي العربي ظهور مجموعة من المعجمات والأبحاث تهتم في بعضها بالتأصيل اللغوي، سواء أكان من الأسرة اللغوية نفسها أم من غيرها، مثل الألفاظ الفارسية المعربة "للأسقف أدي شير الكلداني"، وكتاب "غرائب اللغة العربية، للأب "رفائيل نخلة اليسوعي"، وأبحاث البطريرك "مار أغناطيوس أفرام الأول" في: "الألفاظ السريانية في المعاجم العربية"، ومعجم المعربات الفارسية في اللغة العربية" لمحمد التنوجي، وغيرها.

تلك هي أهم المعاجم وأنواعها الشائعة التي غالبا ما يتحدث عنها علماء اللغة والمعاجم. ومع ذلك فإن تحديد أنواع المعاجم بهذه الأنواع السالفة لا يلقى قبولا من بعض علماء اللغة والمعاجم، خاصة من حيث الأسس والمعايير التي تصنف المعاجم على هدي منها، واختلاف معايير التصنيف بين العلماء يؤدي إلى أنواع كثيرة أو قليلة من المعاجم.

ملخص المحاضرة: لقد تطورت الصناعة المعجمية منذ نشأتها وإلى اليوم، وفي الوقت المعاصر يعرف التصنيف المعجمي تنوعا وتطورا يواكب تنوع وتطور مناهج الحركة المعجمية واللغوية، حيث ظهرت أشكال جديدة من المعجمات في العصر الحديث، ومن أهم هذه الأشكال: المعجم الأحادي اللغة، والمعجم ثنائي اللغة، والمعجم الوصفي، والمعجم الموضوعي، والمعجم التاريخي، والمعجم التأثيلي، والمعجم الموسوعي. والملاحظ في هذه الأنواع أنها أنجزت وفق معيار الهدف الذي تحدثنا عنه في المحاضرة السالفة. كما يلاحظ عليها أنها تطبيق للمناهج اللغوية التي عرفها الدرس اللسانس في العصر الحديث من منهج معياري ومنهج مقارن ومنهج تاريخي ومنهج وصفي، ومنهج تقابلي. كما تجدر الإشارة إلى أن اللغة العربية أو بالأحرى الصناعة المعجمية العربية تعرف نقصا شديدا في بعض الأنواع المهمة للمعاجم كالمعجم التاريخي والمعجم الوصفي.



المحاضرة الثالثة عشر: معالجة المعنى ومشكلاته في الصناعة المعجمية.

لا يمكن أن نتحدث عن مشكلة المعنى ومعالجته في المعاجم، دون أن نشير إلى أن النص المعجمي الذي هو أهم مكونات وأقسام المعجم، هو المحك الذي تقاس به قدرة المعجم على أداء وظائفه المعرفية والتعليمية والتربوية والثقافية والحضارية وعلى التوفيق بين مضمون عدة نظريات وما لها من تطبيقات.

فالنص المعجمي هو أهم عنصر من عناصر المعجم لأنه متصل بالبحث عن دلالة المدخل ومعناه، ويتكون من تعريفات تعتبر أساس النص المعجمي المكتمل الذي يستوجب طرقا عديدة ومتنوعة من التعريفات لتقديم أكبر ما يمكن من المعلومات عن المدخل المراد شرحه.

ويعد المعنى المعجمي أهم مطلب لمستعمل المعجم، فهو يحتل المركز الأول في معظم الدراسات في الصناعة المعجمية. والمعنى المعجمي من أصعب الأمور تناولا في الصناعة المعجمية. فبعد أن يجمع صانع المعجم مادته ويختار منها ما يشاء من ألفاظ ليستعملها كمداخل بحسب الغرض والهدف من إنشائه لمعجمه، يأتي العمل الصعب المتمثل في شرح هذه المداخل، وهي ألفاظ يختلف معناها بين شارح وآخر. فهناك بعض الألفاظ يكون من السهل إدراك ما تشير إليه مثل الألفاظ الدالة على الأشياء المادية مثل الأشجار والنباتات والحيوان والطعام والأثاث وغيرها، ومع ذلك نجد بعض الأشياء تسمى بأسماء مختلفة داخل اللغة الواحدة في بيئة لغوية واحدة، ولكن بصورة عامة فهي أشياء من السهل التعرف عليها، أما ألفاظ مثل الحق والخير والجمال والسلام والحرية والعدل وغيرها من الأشياء المعنوية فكلها تدل على أفكار أو مشاعر أو مفاهيم من الصعب تحديد معناها المعجمي، كما لا يمكن حصر ما تثيره في الذهن أو تتلاءم معه من دلالات ذات أبعاد كثيرة.

فعلى الرغم من أن المعجم من الناحية النظرية الخالصة يعد أفضل المصادر التي تحدد المعنى، إلا أنه قد تسبب في غموض للمعنى للكثير من الألفاظ بالرغم من شرحها في المعجم، ولذلك لا يعول الكثيرون على المعنى المعجمي أي معنى الكلمة الوارد في المعجم، بل يعتمدون في تحديد معنى الألفاظ على طرق أخرى جاء بها علم اللغة الحديث. ومن أهم هذه الطرق الاعتماد على السياق، وهو موضوع لأحدث النظرية في دراسة المعنى، وهي النظرية السياقية بأنواعها المختلفة، الاجتماعية والثقافية واللغوية.

لأجل هذا كان لزاما على صانعي المعاجم أن يراعوا المعنى المعجمي أيما مراعاة وهذا حتى يكون الشرح دقيقا وموفيا حق الإيفاء بمعنى الألفاظ المراد شرحها. وأحسن أسلوب اتبع في ذلك هو تنويع طرق الشرح، فالنص المعجمي المثالي الذي يعكس صورة المعجم المثالي هو الذي يتضمن طرقا مختلفة للشرح.

وقد تعددت طرق الشرح وتنوعت مع تطور صناعة المعاجم، ومع ظهور مختلف النظريات في دراسة المعنى التي أفرزها علم اللغة الحديث، ومن أهم طرق الشرح ما يلي:

1- التعريف المنطقي: ويعد أهم أنواع التعريف وأكثرها شيوعا، وهو تعريف خارج عن اللغة، يعتمد المنطق، فيصف مضمون الشيء المراد شرحه من دون تعريفه لغويا، وتحدد هذه الطريقة المعنى وتوضحه ببيان خصائص الشيء المعرف أو يوضع تعريفا له.

ويكون بذكر جنس الشيء المعرف وتميزه عن غيره من الأشياء الأخرى الداخلة في جنسه، وهذا بذكر فصله النوعي أو خاصته، فالجنس لتحديد الماهية، والفصل أو الخاصة لتميزه في بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه.

ومثال ذلك تعريف المعجم الوسيط لـــ "الأَرْطَاةِ" بقوله: «"الأَرْطَاةُ": واحِدَة الأَرْطَى، نَبَاتٌ شُجَيْرِيٌ مِنْ الفَصِيلَةِ البَطَاطِيَةِ، يُثَبَّتُ فِي الرَّمْلِ، ويَخْرُجُ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ كالعِصِيِّ، وَرَقُهُ دَقِيقٌ، وثَمَرُهُ كالعُنَّابِ».

ويدخل تحت هذا النوع أنواع عدة مختلفة، وقد تطورت هذه الأنواع مع ظهور نظرية الحقول الدلالية والنظرية التحليلية، إذ تقوم فكرة العناصر التكوينية على تحليل المحتوى الدلالي للكلمة إلى عدد من العناصر أو الملامح التمييزية، التي من المفترض ألا تتجمع في كلمة أخرى سواء الكلمة المشروحة، وإلا كان اللفظان مترادفين، وتفيد هذه النظرية في تحليل المترادفات والمشترك اللفظي. حيث تمكن هذه النظرية صانع المعجم من الوقوف على عدد العناصر التي سيتضمنها تعريفه للفظ، والتي تميزه عن غيره من الكلمات الواردة معه في المجال نفسه، مثال ذلك للتمييز بين مقاعد الجلوس في العربية (مقعد، كرسي، دكة، أريكة، كنبة...) يمكن التفريق بينها من خلال الملامح التي تميز نوعا من آخر، من حيث الشكل أو الوظيفة، أو صفات أخرى.

كما قامت المقاربة السيمية (Semic) على أساس دراسة المدلول أو المعنى لمجموعة من المداخل التي تنتسب إلى حقل دلالي واحد، وهي تعتمد تحليل الخصائص المميزة الجاري العمل بها في علم الأصوات الوظائفي، من ذلك أنها تحدد كل عنصر من عناصر المجموعة المختارة بوجود (X) أو بانعدام (-) فتتحدد بذلك الخصائص المميزة. ولا شك أن هذه المقاربة وصفية في حد ذاتها، حتى يمكن لها أن توفر مميزات الحقول الدلالية كلها بغية وصف المعجم ومادته وصفا جديدا، إلا أن هذه المقاربة لا تستغني عن المقاربة التوزيعية التي تزودها التضمينات الخاصة بالنظام السياقي حتى تستكمل خصائص الحقل ومداخله.

2- التعريف الاشتمالي (Hyponymy): يعد التعريف الاشتمالي من أهم العلاقات داخل الحقل المعجمي، ويضم علاقة الاشتمال أو التضمين وعلاقة الكل بالجزء، وهذا يقتضي إيجاد الكلمة الغطاء أو اللفظ الأعم.

والتعريف الاشتمالي يكون بذكر أفراد الحقل، ويتم عن طريق تقديم قائمة تحوي كل التصورات التي تقع تحت اللفظ المشروح، مثل تعريف المركبة الآلية بذكر أفرادها (السيارة، حافلة، شاحنة وغيرها)، ويستعمل بكثرة في معجمات المصطلحات، والمعجمات الفنية، ويلجأ إلى هذا النوع من التعريف عادة في المجالات القربى المختلفة، وكذلك في المجموعات الصغيرة مثل أيام الأسبوع وألفاظ القياس والكيل ودرجات الحرارة.

وإن مثل هذا التعريف يكون سهلا إذا كان الشيء فردا واحدا أو أفرادا يمكن حصرها، ولكن يصعب تطبيقه، أو يستعمل في الشيء الذي تتعدد أفراده وتتنوع مثل التوابل والحيوانات المفترسة، كما يعد أمرا صعبا حين يشتهر اسم الفرد أو يرتبط بصفة أو حادثة معينة مثل (تشومسكية، الحاتمية، المكارثية) أو كلمات مثل (ووترجيت، المرأة الحديدية) التي يتوقف فهمها على معرفة المكان أو الحدث الذي يشير إليه اللفظ، ومشكلة النوع الأخير أن دلالته غير مستقرة، وقد يختفي بانتهاء الحدث.

3- التعريف الإسمي: ويتضمن مجموعة من طرق الشرح التقليدية المعتمدة في معظم المعاجم العربية والغربية، قديمها وحديثها، وأشهر هذه الطرق التعريف بالمرادف وبالضد والتعريف بالتخصيص وبالعبارة وغيرها.

وقد تباينت المواقف تجاه الشرح بالمرادف في المعجمات فعد معظمهم هذا النوع من عيوب الشرح، ولا سيما عند اتباع نظريات الحقول الدلالية والتحليلية والتوزيعية والسياقية بدعوى عدم وجود الترادف الكامل التطابق وأنه لابد أن تكون هناك فروق دقيقة بين معاني الكلمات المترادفة لا يصح معها أن تحل الواحدة منها محل الأخرى في سياق واحد.

كما أنها تعزل اللفظة عن سياقها وتقدمها جثة هامدة، إلى جانب عيوب أخرى منها أنها تخدم غرض الفهم وحده، ولا تصلح لغرض الاستعمال، وقد حُذر من استخدام هذه الطريقة عندما تكون الألفاظ من نوع المشترك اللفظي، ومختلفة عن أختها في درجة الاستعمال، أو يكون في معناها التضمين، ولهذا فقد دعا بعضهم إلى ضرورة الإشارة إلى الفارق الدلالي الدقيق بين اللفظتين أو الألفاظ المتقاربة المعنى عن طريق تعبير سياق مختصر أو تركيب موجز يذكر مع التعريف، وبذلك يكون القارئ قد فهم الكلمة المفسرة، واطلع على كلمة أخرى لها معنى متشابه أو قريب منها؛ بينما تحفّظ آخرون تجاه طريقة الشرح بالمرادف، واقترح أن يقلل التفسير بها ما أمكن، وإذا حدث وأن فسربه، اختير لذلك المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا.

وهناك من رأى أن هذه الطريقة تصلح في حالات كثيرة منها: المعجمات الموجزة، والمعجمات المدرسية، وفي معجمات المصطلحات، وعند شرح اللفظة المعربة بنظيرتها العربية، وفي المعجمات الثنائية اللغة، في حالة تزويد القارئ بلفظة مقاربة أو مشابهة مع ضرورة ذكر الفرق.

ومن الشروح التقليدية أيضا الشرح بالأضداد الذي عده بعضهم نوعا من الشرح بالمرادف أو المقارب، لأن وجود علاقة التقابل بين اللفظين يجعل من السهل ورود أحد اللفظين في الذهن، ولعل هذا هو السر في عد البعض من اللغويين المترادفات والأضداد "نوعا من المجموعات الدلالية المعجمية"، أو تنوعا في الحقول الدلالية، لأن اللفظين المتقابلين في المعنى قد تحملان قدرا مشتركا من الصفة مما يجعلهما مترادفين ومتضادين في الوقت نفسه.

4- الشرح بالصورة: إن الدعوة إلى توضيح بعض الألفاظ بالصورة في المعجم دعوة قديمة أخذت بها المعاجم الأوروبية، وقد استعملت الشواهد الصورية أول مرة في عام (1857)، حين أصدر "جون أموس كومينوس" كتابه الثنائي اللغة "العالم مصورا"، أما على صعيد المعجم فأول من استخدمه هو الفرنسي "فوربيير" (1868)، ثم زاد الاهتمام بالشواهد الصورية مع تطور وسائل الطباعة والتصوير، حتى غدا من أساسيات وسائل التأليف المعجمي.

ويلعب الرسم أو الصورة دور اللفظة المرادفة في الشرح أو التعريف بالمرادف بالنسبة إلى اللفظ العام. وللصور مزايا عدة؛ أهمها أنها أكثر وصفية من العبارة وأكثر توفيرا للمساحة من التعريف اللغوي أحيانا، وهي تستطيع أن تميز بين الأشكال المتعددة للنوع نفسه مما تقوم به العبارة، كما أنها ذات مظهر نفسي وتربوي. وفي الصناعة المعجمية العربية يعد "المنجد" أول معجم عربي استخدم الصور والرسوم التوضيحية، ثم استعان بها معجمات أخرى، مثل "متن اللغة"، و"المعجم الوسيط"، و"الرائد"، و"المعجم الكبير"، وغيرها.

ملخص المحاضرة: يعد المعنى المعجمي أهم مطلب لمستعمل المعجم، ولقد فصلنا القول في المحاضرات السابقة في أن الشرح داخل المعجم يعد من أهم الوظائف التي يضطلع بها المعجم، فهو يحتل المركز الأول في معظم الدراسات في الصناعة المعجمية. ويعد المعنى المعجمي كذلك من أصعب الأمور تناولا في الصناعة المعجمية قديما وحديثا.

ولقد استفاد المعنى المعجمي اليوم في الصناعة المعجمية الحديثة من النظريات الدلالية في اللسانيات، وأهم تلك النظريات والمقاربات؛ نظرية الحقول الدلالية، ونظرية التحليل المؤلفاتي مستفيدة من المقاربات السيمية، والنظرية السياقية.

ومن أهم طرق الشرح المعتمدة في الصناعة المعجمية؛ الشرح المنطقي، والشرح الإسمي، والشرح الاشتمالي، والشرح باستعمال الصورة.

ومن أجل أن يكون الشرح دقيقا ومفيدا، يؤكد الباحثون في الصناعة المعجمية إلى ضرورة التنويع في طرق الشرح ، فالنص المعجمي المثالي الذي يعكس صورة المعجم المثالي هو الذي يتضمن طرقا مختلفة للشرح.



المحاضرة الرابعة عشر: الاهتمام بالصناعة المعجمية عند الغربيين.

رغم تعدد وتنوع المدارس اللغوية ونظرياتها التي ظهرت في العصر الحديث إلا أنه يلاحظ أنها لم تؤثّر في الحركة المعجمية إلا في نطاق محدود، ويعود ذلك إلى عدة أسباب وعوامل منها:

1- اختلاف كل من المعجمين واللغويين تجاه مجال الآخر، فمن جهة المعجميين يلاحظ أنه على الرغم من إفادة المعجم من بعض إنجازات علم اللغة، إلا أن المعجمين لا يقتنعون بمكانة النظرية اللغوية في مجالهم، فيعدون دراسة المعجم من أعوص الدراسات التي تواجهها اللسانيات التي لم توفق تماما في وضع أسس نظرية ومنهجية توفر له أسباب الانتساب إليها وإلى مقارباتها ونظرياتها.

2- يزعم المعجميون أن الصناعة المعجمية ليست علما بل هي فن لا يمكن أن يتقيد بالطرائق الموضوعية التي يتبعها علم اللغة الحديث، فيعدون المعجم «مجرد حرفة ومهارة لا تنتسب إلا قليلا إلى اللسانيات، على ما في مادة المعجم من جدل لغوي ومقاربات لسانية».

أما عن أسباب هذه الفجوة التي خلقها المعجميون تجاه النظريات اللغوية، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لم يُعن مؤلفو المعجمات قديما بالنظريات بقدر ما عنوا بالتطبيقات، أما في العصر الحديث فقد بقيت الحركة المعجمية يقودها الاقتناع والتقليد، وكانت في أغلب الأحيان مشروعات تجارية أكثر منها منجزات تربوية وأكاديمية، وتتوق أفضل المعاجم التجارية إلى تلبية رغبات القراء التقليدية. ولم يبذل المعجميون التجاريون جهودا مخلصة للإلمام بالنظريات اللغوية، وتطبيقها في معجماتهم لأن ذلك يكلف ثمنا باهظا، ويستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى أنهم قد يجازفون بجهودهم نظرا للتناقض بين طرائق البحث اللغوي وطلبات القراء التقليدية.

- ويشعر المعجميون بوجود هوة عميقة تفصل بين النظريات اللغوية التي تتصل بدراسة المعنى، والتي ظهرت حديثا والتطبيقات المعجمية التي مازالت حتى الآن، تعتمد تقاليد قديمة العهد، وذلك على الرغم من إدراكهم أهمية الاطلاع على هذه النظريات الحديثة في علم الدلالة لمعرفة طبيعة الدلالة اللغوية ووجهاتها المختلفة.

أما من جهة اللغويين وموقفهم من صناعة المعاجم، فقد أُهمِل المعجم في دراسات بعضهم نتيجة موقف بعض النظريات اللغوية منها، فالمدرسة البنيوية التي بدأها "سوسير" كان اهتمامها الكبير بالصوتيات مما أدى إلى إغفال المعجم، أما المدرسة البلومفيلدية التي هيمنت على المسرح اللغوي في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، فكانت تنظر إلى المعجم على أنه ملحق بالنحو والصوتيات، وأنه قائمة من الاستثناءات الأساسية، فاستهانت بقضايا المعجم لأنها وضعت على بساط البحث قضية المعنى التي هي قضية عويصة. فالمعنى بحسب رأي البنيوية من خصائص علم النفس والسلوك أو العلوم الوضعية، ولما كانت هذه المدرسة تدعو إلى الوضعية وحسب، فإنها كانت ترى أن مسألة المعاني والمقابلات السمية أو الدلالية ليست من مشمولاتها ولا من اهتمام اللسانيات.

وهكذا مال البنيويون الأمريكيون المتأثرون بـ"بلومفيلد" إلى تجاهل دراسة المعجم لأنه في نظرهم يعالج مفردات توصف بأنها غير تركيبية، أو يبدو التسيب في تركيبتها على الأقل.

وكذلك الحال عند التوزيعيين الذين عدّوا "الوضع" هو الذي يحدد المعنى ويعرّفه، ومن هنا يبدو لنا أن علم الدلالة مرفوض من حيث كونه أداة توصيلية لمعرفة بنى اللغة أولا، وطريقة تحليلها ثانيا، فيتبين أن المعاني ليست المرفوضة هنا، أو المنكرة بل إمكانية بناء التعليل على أساس معنوي وحسب، لأن المعنى لا يتسرب في عملية التحليل ولا يتدخل إلا بوصفها تقنية نتعرف بها على البيانات المثالية. إلا أن "فيرث" البريطاني، وهو معاصر لـ"بلومفيلد" دعا إلى المعنى بشكل قَلَب الدراسة اللغوية، ويعدها نشاطا ذا معنى. وهكذا منذ أواخر الخمسينات ظهرت بعض الكتب الأمريكية التي تعطي حيزا بسيطا للدلالة، مثل محاولات "هيل" و"غليسون" و"هال"، وعلى الرغم من أن "فيرث" كان واحدا من هؤلاء اللغويين الذين ربطوا بين التحليل النحوي والمعنى، إلا أن هيمنة المدرسة الشكلية الأمريكية كانت تحول دون ظهور عمق التحليل النحوي وواقعيته من حيث ارتباطه بالمعنى سواء عند "فيرث" أو عند غيره.

ثم جاءت المدرسة التوليدية التي تزعمها "تشومسكي" فاهتمت أولا بالنحو وقضاياه، ثم خصصت عنايتها بقضية التعريف بالمعجم، مستفيدة بذلك من بعض أسس المنهج التحليلي، فركزته على ثلاثة عناصر: الصوتيات، والنحو، والدلالة، فرأت أن دراسة هذه البنية تحتاج إلى فهم العلاقات داخلها، لا من حيث هي وظائف وأشكال على المستوى التركيبي، بل عدها علاقات تصورية

وإدراكية، يؤدي العقل الإنساني دورا واضحا فيها، من حيث تقدير محذوفات لا تظهر على البنية السطحية.

وتعد نظرية الحقول الدلالية أكثر نظرية اهتمت بالمعجم، فقد ردت العمل المعجمي إلى مجال علم اللغة، لأنها أعطت مفردات اللغة شكلا تركيبيا يستمد كل عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النظام العام، ووضعت المفردات في شكل تجمعي تركيبي ينفي عنها التسيب المزعوم.

وهناك أسباب أخرى أدت إلى حدوث هذه الفجوة بين النظريات اللغوية والصناعة المعجمية، إذ يواجه المعجمي صعوبات إذا أراد التقيد بالمبادئ اللغوية، منها التغير السريع في المسرح اللغوي، حيث كانت تظهر في الحقبة نفسها مدارس لغوية عدة، كما أن بعض هذه المدارس كانت تتعرض للتعديل والتطور، وقد يستغرق المعجم سنوات عديدة ثم تنتهي ليكتشف في النهاية أن هذه النظرية التي طبقها أصبحت قديمة ومهملة قبل أن ينشر معجمه، إلى جانب اختلاف اللغويين فيما بينهم في المدرسة الفكرية الواحدة على كيفية معالجة المشكلة الواحدة.

ورغم ما قيل عن إهمال اللغويين للصناعة المعجمية في بداية القرن العشرين، إلا أن الصناعة المعجمية بدأت تعرف اهتماما عند الغربيين في الآونة الأخيرة بشكل كبير، فخلال العقود الأخيرة، ارتفعت الأصوات لتطالب بإدماج علم الدلالة في النظرية اللغوية، وهذا ما أعطى الصناعة المعجمية دفعا جديدا، ويمكن تلخيص الاهتمام بالصناعة المعجمية من خلال المحطات التالية:

1- ففي عام 1960م، عقدت جماعة من اللغويين والمعجميين مؤتمرا لهم في جامعة إنديانا لمناقشة المشكلات المختلفة المتعلقة بالصناعة المعجمية، وقد جمعت أبحاثهم التي ألقوها في المؤتمر ونشرت في كتاب استقبله المعجميون باهتمام كبير.

2- أثار ظهور قاموس "ويبستر" الدولي الثالث لسنة 1961 عاصفة من النقد والتعليق اشترك فيها عدد كبير من اللغويين والمعجميين والمربين والصحفيين، وانقسم هؤلاء بين مؤيد للاتجاه الوصفي الذي تبناه ذلك المعجم ومعارض له، ويشتمل الكتاب الذي ألّفه "سلد" و"أبيت" بعنوان "المعجمات وذلك المعجم" على اثنين وستين مقالة نقدية ظهرت حول المعجم المذكور في الفترة الواقعة بين سنتي 1961 و1962.

3- في عام 1963 نشر "كاتس" و"فودور" نظريتهما في "علم الدلالة" وطالبا بأن تُؤلَّف المعجمات على هدي مبادئ نظريتهما، وقد أثَّرت نظريتهما هذه في تفكير عدد من علماء اللغة المبرزين بمن فيهم "تشومسكي" زعيم المدرسة التوليدية التحويلية وقد أثار الجدل الذي دار بين "كاتس" و"فودور" من جهة ومناوئيهما من جهة أخرى بظهور نظريات جديدة في علم الدلالة مثل نظرية "فاين رايش" التي تضمنتها مقالة "استطلاعات في نظرية المعنى" وفي أثناء ذلك توالت الاقتراحات الخاصة بطرائق البحث المعجمية الحديثة التي أطلقها علماء اللغة مشهورون من أمثال "جارلس فلمور" و"جيمس مكولي".

4- لقد لقيت الصناعة المعجمية رواجا واهتماما ليس من لدن اللغويين فحسب، بل من المؤسسات التربوية أيضا، ففي سنة 1966، قام أحد مدرسي اللغة الانجليزية بالإشراف على مشروع سماه معجميون في أسبوع تعلم فيه طلاب السنة الثانية الإعدادية المهارات المعقدة الخاصة بصناعة المعجمات، وذلك عن طريق تصنيفهم معجم المفردات العالمية، إن هذا المشروع وغيره هو مجرد مثال على ما يجري في المدارس الحديثة من اهتمام بالصناعة المعجمية.

5- وفي سنة 1968، دعا "جيمس سلد" إلى تشكيل "اللجنة المعجمية" في الجمعية اللغوية الحديثة، وتتطلع هذه اللجنة الآن بإمكانية تحقيق اقتراح "سلد" الداعي إلى تأسيس مركزين معجمين أحدهما في إنجلترا والآخر في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بإنتاج معجمات قائمة على أسس لغوية.

6- وبحلول عام 1969 أصبح للصناعة المعجمية خطوة عند اللغويين لدرجة أن رئيس الجمعية اللغوية الأمريكية آنذاك "أرجبلود .أ. هل"، وقف خطاب الرئاسة على بحث بعض مشكلات الصناعة المعجمية محاولا الخروج بحلول منهجية ثابتة.

7- وفي سنة 1970، عقدت اللجنة المعجمية التابعة للجمعية اللغوية الحديثة والجمعية اللغوية الأمريكية مؤتمرا حول الصناعة المعجمية في ولاية "أوهايو" نوقشت فيه مشكلات هذه الصناعة واقترحت لها حلولا مبنية على أسس البحث العلمي.

8- عقد في نيويورك سنة 1972 مؤتمر دولي حول صناعة المعجمات الإنجليزية تبنته أكاديمية العلوم النيويوركية، والجمعية اللغوية الحديثة، ومركز العلوم التطبيقية، وحضره أشهر علماء اللغة في

البلدان الناطقة بالإنجليزية، مثل "بولنجر"، و"كليسن"، و"هالداي"، و"هوكن"، و"هل"، و"جولز"، و"كوارت"، و"ماكنتوش"، و"بايك"، و"سلد"، وآخرين.

إن كل هذه المحطات والإنجازات والتطورات للصناعة المعجمية، لدليل على أن الصناعة المعجمية بدأت تلقى القبول والاهتمام زمنا بعد زمن، وهي بحاجة إلى تطبيق نتائج علم اللغة وبالأخص علم الدلالة، لتكون المعاجم أكثر فائدة وأكثر إيضاحا للمعاني.

ملخص المحاضرة: لم تؤثّر المدارس اللغوية ونظرياتها التي ظهرت في العصر الحديث، رغم تعددها وتنوعها، في الحركة المعجمية إلا في نطاق محدود، ويعود ذلك إلى عدة أسباب وعوامل منها أن المعجمين لم يكونوا مقتنعين بمكانة النظرية اللغوية في مجالهم، فيعدون دراسة المعجم من أعوص الدراسات التي تواجهها اللسانيات التي لم توفق تماما في وضع أسس نظرية ومنهجية توفر له أسباب الانتساب إليها وإلى مقارباتها ونظرياتها. ثم إن المعجميين كانوا يزعمون بأن الصناعة المعجمية ليست علما بل هي فن لا يمكن أن يتقيد بالطرائق الموضوعية التي يتبعها علم اللغة الحديث.

إلا أن الملاحظ أن الصناعة المعجمية بدأت تعرف اهتماما عند الغربيين في الآونة الأخيرة بشكل كبير، فخلال العقود الأخيرة، ارتفعت الأصوات لتطالب بإدماج علم الدلالة في النظرية اللغوية، وهذا ما أعطى الصناعة المعجمية دفعا جديدا، ومنذ بداية الستينات في القرن الماضي عرفت الصناعة المعجمية تناميا واهتماما من خلال محطات علمية ومعرفية بلورت في الأخير اعتناء شديدا بصناعة المعاجم.

